المشاكل المالية

د. تشاندراسكهاهار

أستاذ
مركز الدراسات الاقتصادية والخطط
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة جواهر لال نهرو
نيودلهي، الهند

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

(UNDESA)

2007-

شكر وتقدير
يتوجه المؤلف بالشكر والتقدير إلى كل من سيلفي إيلانا كوهين، راندل دود، خاي جين، جان خوو جومو ك.س، جان كرغل، كمال مالهوترة، إيزابيل أرتيز، هاري شوط وجوزيف ستيفليتز لتعليقاتهم على السوعدة المبدئية لهذه الورقة.

نيو يورك، يونيو 2007

حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد

تهدف مذكرة السياسات هذه إلى تعزيز التفكير في خيارات السياسة ومناقشتها عند إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. لقد تم تحضير التحليلات والتقديرات والبيانات من قبل الكاتب وتمت مراجعتها كتعليقات من قبل العديد من المراجعين. ولا تمثل بالضرورة أراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ويجب منح الكاتب التقدير الكافي للاقتياض.
طالت الوثيقة النهائية لقمة الأمم المتحدة العالمية سنة 2005 البلدان بأن تعد الاستراتيجيات الإنجابية الوطنية، واضحة في الأبعاد أهداف التطوير الدولي المتفق عليها في قمم الأمم المتحدة المختلفة والمؤتمرات التي انعقدت في العقود الماضية. ولكنها تساعد البلدان في هذه المهمة، قد منحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) سلسلة من المذكرات لتصانيف وصانعي السياسة في كل من المجتمع المدني والحكومي، فيما يخص الجانب الرئيسي والمترابط المتعلقة بصياغة الاستراتيجيات الإنجابية الوطنية: سياسات الفقراء والاقتصاد العام، سياسة التجارة والاستثمار، سياسات الاستدامة والتقنية، والسياسات المالية، والسياسة الاجتماعية، وإصلاح المؤسسات المالية (مؤسسات القطاع العام). وقد تلقى إعداد المذكرة تمثيلاً نسبياً جزئياً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكذلك قدم الزملاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الاقتراعات والتعليقات المفيدة للمذكرات.

وقد تم تأليف مذكرات السياسات من قبل الخبراء في هذه المجالات، مشتقة من خبرة وحوارات الأمم المتحدة في النواحي الاجتماعية والأقتصادية. والمذكرة تشمل تعديل سياسات تركز على إرساء نظامية الرؤية في جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي. والمعصود من مذكرات السياسات هو توسيع هؤلاء المعينين بتشكيل ووضع السياسات على مستوى البلد بمجموعة من الدوائر المكلفة إلى حلول السياسة العامة التي ساعدت أثناء العقود الماضية، بدلاً من وضع أي نوع من الجوانب المنفردة. وتهدف المذكرة إلى مساعدة البلدان لتقديم منها وتوسع أفضل سياساتهم. أي كحالات الرفع لل الخارطة في صياغة وإعداد السياسات الإدارية والأقتصادية، والاجتماعية الوطنية.

وأحث القراء على النظر إلى هذه المذكرات على أنها مدخلات تكميلية في النقاش على مستوى البلد فيما يخص تحديات التنمية التي تواجهها، والسياسات المطلوبة لمواجهةها. فالقضايا المختارة هي قطع حيوية من سياق السياسة التي تتضمن الاستراتيجيات الإنجابية الوطنية التي تتداخل في النهاية مع بعضها البعض لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع التضامن الاجتماعي والحماية البيئية.

جو أنتونيو أوكامبو
وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة
نيويورك، يونيو 2007
# قائمة المحتويات

1. مقدمة: الأهداف
2. الحاجة إلى التدخل المالي وقيوده
3. تحديد نطاق الاستراتيجية المالية
4. التمويل من أجل النمو عن طريق مصارف التنمية
5. سياسات مالية لتعزيز الدفعة والتنمية البشرية

---

6. إنشاء انطواء طويل الأمد
7. ضمان التزويج القضاوي
8. زيادة إمدادات برأس المال للتأثير على قرار أداء الاستثمار
9. دور نسب الفوائد المتفاوتة
10. التحقيق في نسب الودائع الادمانية المستهدفة
11. تأمين الشمولية المالية
12. تحديد المصارف
13. منع الاتجاهات الدائمة
14. منع تركز الأرصدة
15. الانتهاء الموجه
16. الحرارات القانونية
17. دور الإمداد القيادي
18. حجة مؤيدة للملكية العامة
19. التجديد المالي من أجل التنمية
20. السياسات المصرية
21. التعاونيات
22. مشاريع تمويل متناهي الصغر
23. التعلم من الخبرة التاريخية
24. (MFIs) مصادر تمويل
25. التعلم من الخبرة التاريخية
26. دائرة الغد
27. دائرة الغد
6- التنظيم والاستقلال الذاتي

- منع حدوث الهشاشة المالية
- تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه

7- عن تحرير الأنظمة المالية

- الوفارات الأجنبية ودلالاتها
- تدفقات رأس المال والهشاشة المالية
- إدارة الدين الخارجي وتدفقات رأس المال

9- استنتاجات

المراجع

الإطار

- إطار 1: التحرر المالي وسياسة الاقتصاد العام
- إطار 2: يمكن أن تكون القطاعات المالية الغير منضبط غير مناسبة
- إطار 3: التمويل الإسلامي في فيتنام
- إطار 4: الاقتصاد المالي في الهند قبل التأميم
- إطار 5: منع ارتحال الأرصدة الدائنة
- إطار 6: فارومارك: نظام فارم للالتزام في الولايات المتحدة
- إطار 7: الملكية العامة والتمويل الشامل في الهند
- إطار 8: الاتصالات الامتنانية في الولايات المتحدة
- إطار 9: انتشار التمويل متناهي الصغر
- إطار 10: يمكن أن تؤدي الاستراتيجيات المالية إلى التوزيع العادل للالتزام
- إطار 11: النتائج الهيكليه للتحرر المالي
- إطار 12: التحرر المالي والاقتصاد المالي

قائمة الاختصارات:
BNDES: صندوق التنمية البرازيلي
DAF: الناتج المحلي الإجمالي
GDP: مفاهيم التنمية (فيتنام)
MFI: مفهوم التمويل المناهض الصغير
NGO: المنظمات غير الحكومية
ODA: المساعدة الإنسانية الرسمية
OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
VPSC: مؤسسة الخدمات البريدية الفيتتنامية
مقدمة: الأهداف

إن التنمية المستدامة ليست مجرد نمو الإنتاجية وتصنيف الفرد من الناتج المحلي فقط بل هي أيضاً ضمان بأن يكون نمو الموظف شاملاً، كما يتعين عليها توفير التحسين الشامل لتنوع الحياة، والمساهمة في التنمية البشرية. يجب أن تكون الإستراتيجية الإقليمية الوطنية - التي ينبغي أن تتضمن سياسات تطبقيها وتأخذ في اعتبارها الأساليب الخاصة ودور القطاعات الفردية - أن تحكّم تلك السياسات لكي تحقق أهداف النمو والتنمية البشرية على حد سواء، واتخاذ مبادرة السياسات هذه السياسات المالية، والتي يمكن استخدامها لضبط إدارتها، وتنظيم نشاط القطاع الخاص لتحقيق هذه المعايير المزدوجين.

يمكن تعريف القطاع المالي أن يخدم كمصدر محزف هام للنمو، وذلك عن طريق تجميع وفورات الوسائل المختلفة لقوة الاقتصادية المتغيرة، ووسيطتها بين طوابع التمويل المتاحة. نظرًا للتحلي الإضافي الذي يمكن الحصول عليه من وحدة الاستثمار، يعتمد النمو في أي فترة على حصة الدخل القومي المكرر الاستثمار. يؤثر العديد من العوامل على دوافع الاستثمار، وبناءً عليه، تؤثر على مستوى وعوامل الاستثمار المحتمل. إلا أن بعض الحضور أو حصة جوهرية من تلك النوايا أو الممكن أن نظل بدون تحقيق - حتى لو كانت قابلة لتحقيق - بسبب افتقار الحصول على رأس المال الإضافي للمؤسسات في الإنتاجيات وأعمالهم أو تأثيرات الهجوم، واتجاه مراقبة الاقتصاد والبحث في الدورات المطلوبة للحماية ضد الخطر غير متوافقة، ولها تضمينات واضحة للنمو.

ولكنك يؤثر على تحقيق أهداف التنمية البشرية. إن دخل الأسواق المالية يتأثر بروي الديناني، والمحافظين الماليين والمؤسسات في بعض سعة وجانب الخطر لعمالهم وكفاءة الضمان الذي يمكن تقيقه. ومن ثم، فإن المحرومين والفقراء هم الذين غالبًا ما يستنفر من دخل هذه الأسواق، مما يؤدي إلى انخفاض مساهمتهم في النمو. وذلك الفوات التي يحصلون عليها مثلاً، فإن تحقيق التنمية في القطاعات المالية، مما يجعل ذلك هاماً في كافة الأفكار تلزم معيه عند الرغبة في البدايات، في فك الحقب، موجه سلوك ممثلاً ومساهمة على تجاهل عملياته.

تتمكِّن عمليات القطاع المالي من تأثيرات مختلفة عبر مجموعة من المناطق وفروع - حتى في أوقات النذاولة المالية و/أو الأزمات التي تنشأ عن تطورات داخل القطاع المالي نفسه. كما سيتم مناقشته أحدث، فإن السمات الخاصة بالقطاع المالي وأدانته تجعله عرضة للهشاشة والأزمات. حيثما وعندما تنشأ مثل هذه الهشاشة وتشب في أزمات شمائل أو جزئية، فإن تأثيراتها ليست مجرد إتفاق نحو دفع، بل أيضاً تؤثر على هؤلاء ذوي الدخل المحتمل أو لا يوجد لديهم دخل إلى القطاعات المالية في المقام الأول، وهم أقل قدرة على التعامل مع هذه المؤسسات. إن الذين يعانون من استثناءات مالية غير محصينين ضد تأثيرات الهشاشة المالية. فإن التدخل في تحديد وتحسين الضغط ومعظم الأزمات أصبح حتمياً.

أخيراً، بما أن القطاع المالي يتضمن مؤسسات ووكالات يشتركون في الوساطة في تدفقات رأس المال الأجنبي والوفورات إلى داخل البلد، فإن ممارساتهم تتضمن عواقب تؤثر على حجم ونوع تدفقات رأس المال الأجنبي. وإذا لم يتم تنظيم هذه التدفقات وهيئة واستثمارها، يمكن أن تزيد من الهشاشة الخارجية ونطاق العلم للأزمات المالية والاقتصادية. كما يمكن في حلقات دورية في عدد من البلدان النامية. ينبغي أيضاً على السياسات المالية أن تكون مجهزة لمعالجة الأخطار المحتملة حدوثها.

* تم إعداد مذكرة السياسات هذه من قبل س. ب. تشاندراسكر من مركز الدراسات الاقتصادية والضريبية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة جواهر لال

esa@un.org

هند. يمكن إرسال جميع التوصيات والاستفسارات إلى
تعدد مركز السياسات هذه سياسات قادرة على المساعدة في تحويل المعامل والأسواق المالية إلى أدوات نمو شامل، عندما تضمن أن وجودهم و/أعمالهم لا تقدم نظاماً هاماً ومعروضاً للأزمات على المدى البعيد.

توجد أربعة دوافع عريضة يجب أن توجه تصميم هذا النوع من السياسات:

1. ضمان توفير التمويل بتكلفة متساوية للفئات مع عادات مستقبلية إلى القطاعات الأساسية، والمشاريع والعملاء من وجهة نظر المالية.
2. ضمان أن الهيكل المالي لا يستدعي قطاعات مهمة من الاقتصاد أو فئات كبيرة من السكان، عندما يتطلب الحصول على مثل هذا المال تمويلاً استراتيجي ومنتخب وجاهز استثمار سريع.
3. تقليل الخطر الذي قد يتسبب فيه تصرف الوقلاء المالية والذي قد ينتج عنه خسائر للمدخرين من حاملي الأصول المالية أو أصحاب الودائع.
4. منع الممارسات المالية التي تؤدي إلى إغلاق الشركات المالية والهشاشة المتزايدة للنظام المالي، مما ينتج عنه اقتصاد عام غير مستقر.

الحاجة إلى التدخل المالي وقيوده

غرض وضع سياسات التدخل لأن الأسواق غالباً ما:

أ) لا تسلم النتائج المطلوبة لتثبيت أهداف النمو والعدالة، و
ب) تساهم في توسيع التباين بين النتائج الفعالة والأهداف المرجوة.

إن السياسات المالية مطلوبة لأن الأسواق المالية ليست كالأسواق الأخرى للضياع والخدمات، إن الفرآس أو عقد التأمين ليس بتجارة محاصرة، بل دفعه من قبل جزء معيّن عوضاً عن عادات فعلية أو طارئة في المستقبل (ستيلينز 1991).

إن المعلومات أساس مركزي ل👶ّدة عمل الأسواق المالية. فالمدخرين يحتاجون إلى معلومات عن حيوية وممارسات الوساطة المالية، أما الوساطة فهي تحتاج إلى معلومات عن صحة دوافع الكيانات التي يفرضونها، ويجري المقترضون من معلومات عن الخيارات المتاحة لهم عند البحث عن اتمام مصرف.

عملياً، تكون المعلومات ناقصة وغير متسيّرة في التوزيع. وله تضمينات هامة:

- إن المقترضين عناصر متغيرة فيما يخص احتمال التخلف عن استحقاق الدين، غير أن المصارف لا تستطيع الحكم بإقامة على احتمال التخلف عن استحقاق الدين لكل مقترض. نتقل، فإن الفرآس لا يمكن تحديده من خلال اختيار المشروع الافضل وإنما ينبغي أن يتضمن غرامة قائمة على معلومات ناقصة.
- وكذلك قد تصعب المعلومات الناقصة وغير المتاحة من عملية المراهقة. وقد ينتج ذلك، على سبيل المثال، المدراء على تحويل الأرباح إلى أنشطة إدارية واستثمارات في الإدارة والمهارات التي تقوم وضعهم الخاص في السوق، بدلاً من خدمة مصالح المقرّرين وم增至 حقوق الملكية (الأسهم العامة).
- تقليدياً، ينظر إلى مثل هذه المشاكل على أنها تزيد من احتمالات إمكانيات الانطفاء العكسي، والمخاطر الأخلاقية والهشاشة المالية.

اللائحة، أ.ر (2005): "النهاية العكسي وعلاقتها للحالات التي فيها يكون من المحتمل أن يؤدي الانتقاء إلى نتائج عكسي. في سوق الفروآس، على سبيل المثال، شيرن المشكلة إلى الاحتمالين الغير قادرين على تسديد ديونهم، في حين يستخدمون الفروآس للاستثمارات الخطيرة جداً، إلا أن الملاحين لا يعولون ذلك لارتفاع المصارف المشكلة. المشكلة الأخلاقية تواجه في حال كان تصرف المقرّرين غير أخلاقياً. مما يعني أن تصرف بطريقة لا تضمن مصلحة الملاحين الذين يمدون معلومات ناقصة. مثل على ذلك، المودعون، وسبب المعالين الناقصة غير قادرين على مراقبة الاستثمارات الخطيرة، التي قد تقوم بها المصارف، الأمر الذي يمنع في التناول تصرف دقيق بعيد عن ذلك.

TP1PT
عندما تواجه المصادر مفاجئات في هذا النوع، فقد تضطر في الانتهاك المصرفية كما يمكن للمستثمرين الماليين أن يوقعوا
اعتمادهم أو استراتيجيات حقول الملكية. ويرفعها نخبة خاصة أيضاً في أن واحد وذلك لتغطية الخطوة المترامية، مما يؤدي إلى
استنفاد بعض المفترضين وإدراج المستثمرين في مسار شرط خطر إلا أنها تُحد بعائدات أكثر.

ولذلك الأسواق المالية معرضة للاختلاف بسبب مواضيع المعلومات على المصالح العامة، التي ينبغي على الوكالة اكتسابها
ومعاجتها (ستيلزتي 1993، رودريك 1998). ومجرد تجميع المعلومات، يمكن استخدامها من قبل الجميع في أن واحد،
ومن الصعب أن يتمنى الجانبين التاماماً أن يستخدموا هذه المعلومات من دون أن يدفع الثمن. يمكن المساهمين من الأفراد إلى
الامتناع عن استلام المال الوافد للاقراض المعلومات حول الإدارات، ألميل أن يقمع الأفراد بذلك بدلًا منهم، ومدركتهم بأن
جميع المساهمين - بما في ذلك أنفسهم - يستفيدون من المعلومات المخزنة.

نتيجة لذلك، يمكن أن يجد استراتيجيات كافٍ في المعلومات ومراقبة ضعيفة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خطيرة وحدوث
أخطاء مهنية. إن الشركات المالية التي تريد أن تقلل أو تتغاضى تكاليف المراقبة يمكنها أن تسعى الشركات الأخرى فقط - ومن
المستحيل أن تكون الشركات الأكبر في استearerاتهم، مما يؤدي إلى استعمال ما تم ملاحظته في "الغيرة الطبيعية" وهي صفة
للملتين الماليين. ولا يوجد ذلك الأمر من حصول بعض الأفراد على المعلومات فقط، بل قد يؤدي أيضاً إلى إرسال بعض
البيانات أكثر من الأمر الذي يكون لهذه تأثيرات نظرية. إن تتغير النطاقات الخارجية يساهم في تفاقم بعض
هذا المشاكل. ولذلك تطلق الإختلاف المهمة التي تؤدي إلى الإختلاف في سوق معي، العنان للمحاور بين المودعين في
مصارف أخرى، مما يؤدي إلى سباق الوداع هناك.

أخر، لقد تحدث توقعات لأن العادات الخاصة والمتوافقة تختلف عن العادات الاجتماعية في كثير من الأنشطة، مما يؤدي إلى
وضع معين حيث يأخذ السوق على عاتقه أخطاء غير ضرورية وذلك بحثًا عن عادات متغيرة. أمثلة نموذجية، الإضرار
للاستثمارات في الأسهم أو العقارات. يمكن أن يكون قروض هذه القطاعات هو نقطة علاجية إلى أبعد حد وذلك لأن العادات في هذا
القطاعات دقيقة إلى حد بعيد وقد أشار إلى مستوى عالية جداً. بما أن المصرف تقبل العقارات أو السندات المالية
كانت يمكن أن تكون الإغراض تمويل الاستثمارات الخاصة في الأسهم أو العقارات ولعبية. ويزدهر هذا الشاكل نتيجة
لاعتقاد بأن يمكن تجنب الخسائر - إن وجود التعارض عن طريق المفتاح عن سداد الدين، والمفتي وفقون من دعم
الحكومة في حال وقوع أزمة. الأمر الذي يعد بالضرر اقتصادي قد يؤدي مع الوقت إلى انهيار المشاريع الوهمية وفشل
مصرف.

وتبتكر لكل ذلك، تصفي الأسواق المالية بسمات تؤدي حتى في النهاية استنفاد المغلفي على النتائج الرقيقة في التنافس الرفيع. وأصبح من
الضروري دمج بعض الإظهار لتحديد وتصحيح الأخطاء الممكن حدوثها في السوق بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات خاصة. ومع
ذلك، بينما يكون تدخيل الحكومة استجابة أساسية إلا أن صياغة طبعة التدخل ليس بالأمر السهل. وقد تكون الحكومات هي
الوسيلة الأفضل لمعالجة مشاكل الأسواق الناشئة وإنسان الخلل، ولكن تبقى مشاكل حجب العقلاء وإطار مراقبة المزادات - حتى لا
وجد وظيف الحكومة. فضلاً عن ذلك، فقد عمل صانعاً قرار كبار قوته ذوفع خاصة وتمكنهم استخدام العذر بأن كانوا
يمتلكون آراء اقتصادية وذللك لغرضية حجم الرد وسوف نتشرق. ولهذا يمكن أن يقر ناقوس خطر الهروب ينبغي
والفشاد.

على سبيل المثال، يمكن أن تعاني الأسواق المالية التي تجهز الانتهاك المصرفية في قطاع مصرف، أو مجموعات مستهدفة قد تواجه
المال لمشاريع غير مرتبطة تجاريًا أو اجتماعيًا أو لم تتبع انتدابها بشكل مناسب حتى مصرف الرفيعية التي
قد تبدو ناجحة، مثل المصرف البرازيلي للتنمية. قد أخليت بالإنسحاب في المؤسسات القوية بشكل كبير. ولذا، ما تكون مثل
هذا الحالة نتيجة التقدير السببي، ولكن وتيرة السلطة أو السفادة المبادر - المثابرة في التنظيمات الحكومية قد أصبحت
موقعاً لتمارك الممتلكات الخاصة بعد إعادة توزيع الثروة من الحكومة و/أو الفقراء إلى الأغنياء و/أو الخصبة القوية - قد لعبت
دوراً هاماً أيضاً.

مع ذلك، في ضوء المناقشات التي تضمن التدخل في أول فرصة، فقد تكون العودة إلى السوق ليست بالخيار الإفضل. في حين
أن اختيار الميزاني المناسب لاندلاع السوق بعد أ_year ضروري، ويمكن حل مشاكل الحجم العام في التحليل النهائي فقط من
خلال شراء هيكال مؤسسة شراء تتمتع بالشفافية، مما يسمح للمواطنين بالإعلانية العامة عن خلال مجلس النواب والأكاديميات
الديمقراطية الأخرى.
3- تحديد نطاق الإستراتيجية المالية

في ضوء الأهداف المعطاة سابقاً، تكون السياسات المالية التي تحتاج إلى صياغة هي تلك التي:

- تحدد محيطات الهيكل المالي (بما يخص الأسواق والمؤسسات والأدوات)
- تنظم أنشطة الولاء والكيانات المالية
- تستخدم عناصر الهيكل لحقق الأهداف المحددة سابقاً.

يستند هذا التحديد لطاقم "السياسة المالية" ووضح تلك التدخلات المالية التي هي في طبيعتها ليست قطاعية بل هي ذات اقتصاد كلي، ويتهم التفاعل معها في سياسات الاتجاهات الكلي وفيها هذه السلسلة من مذكرات السياسات. على سبيل المثال، يمكن اعتبار الحكومة على أنها الوسيط المالي العظيم في أي اقتصاد. بقدر ما تستطيع أن تستوعب، من خلال فرص الضرائب، وجهز من الإيرادات المالية - من خلال الإراضي - سحب وفرات القطاع الخاص، الذي يحاول جزء منه إلى الكيانات التي تحتاج إلى أموال لأغراض استثمارية. من خلال هذه التوافرات تستطيع الحكومة أن تضمن تحقيق معدلات الفواتير المتضاعدة في المجال المالي وتوفر هذه الفواتير بالطريقة المروجة. إن هذه الحكومات ليست وسيطة مالية، ولهذا تأمل في من خلال ورد بين تكلفة الأموال والعوائد على التوافرات الباهلة. ومن ثم، فإن المدى الذي تقدر عليه الحكومة ويجب أن تتلقيه من هذا "النوع" لا يعتبر في نطاق المالي بل هو ضمن السياسة المالية الأميرية الخاصة بخزانة الدولة. حيث تتواجد الحاجة إلى التنسيق بين السياسات الأميرية والمالية، إلا أنه تختلف في المفهوم والعمل.

إطار 1

التحرر المالي وسياسة الاقتصاد الكلي

خلال العقود أو الثلاث الماضية، ركزت العديد من البلدان النامية على جذب تدفقات رأس المال الأجنبي، وحررت السياسات التي تتحك ووضع وانشطة الشركات المالية الأجنبية في قطاعاتهم المالية المحلية. وكانت إحدى النتائج التي حلت على الكثير من الاستياء في الشؤون المالية واقتصادها ودائم قوي لوجود مستويات عالية وشاذة. أما الآثار الذي يحدث على السياسات المالية والنقدية لم يحصل على الكثير من الاستياء.

لتتناسب بما قد نُجِب في جذب تدفقات رأس المال أجنبي كبير إلى الداخل بعد التحرر المالي. إن لم يستعمل الاقتراض أن يستوعب هذه التدفقات على الفور، سوف يكون هناك إعداد مفرط من الفواتير الأجنبية في الاقتصاد المحلي التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة المعاش المحلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تأثير عكسي على الفترة التنافسية التصديرية.

التعامل مع هذا الوضع، غالبًا ما تقوم المصرف المركزي بشراء العملات (مثل) وتكديسه كاحتياطي. وذلك يزيد من خطاب على الصرف الأجنبي ويعادل الضغط على العملة المحلية لتزداد قيمتها. مع ذلك، يرتكز الأمر أيضًا على أصول الصرف الأجنبي للصرف المركزي، والناتجة الطبيعية له هي زيادة في النزامي والدائلي زيادة في إعداد التموين المالي. "التطوير" تأثيرات الاتجاه المتزايد للأصول المصرفية وتحديداً ما يتجنب المصرف المركزي تقلص ممتلكاته من سنات الائتمان المحلي. بما أن أكثر ما يكون في دين الحكومية، فإن النتيجة النهائية هي تخفيض متطلبات وأعيدة دين الحكومة مع المصرف المركزي.

لتكيف هذه الحاجة إلى تقليل أصول العملة الأجنبية، يجب إتباع ثلاثة

سياسات مساعدة:

1. يتم البحث عن العجز المالي في الحكومة لتنقيمه، وذلك لتلقيح حالتها إلى الإقراض كلياً.
2. إن النقد الذي تخبار الحكومة للاقراض هو اضطرار للإفادة المتزايد للاستثمار ذو التكلفة الأعلى من "السوق المفتوح" بدلاً من الإقراض من المصرف المركزي، و
3. تأجيل المصرف المركزي إلى عزل نفسه عن التطورات المالية، عن طريق استقلاله عن الحكومة. إن الحاجة لاستجابة إيجابيًا عندما تعرض عليه طلبات اقتصادية إضافية من قبل الحكومة.

10
ومع ذلك، فالصرف المركزي ليس "مستقلًا" بالفعل بما أنه يجبر على شراء تدفقات مستقلة من الصرف الأجنبي إلى داخل البلد ليمنع زيادة معنوية العملة. أين ومتى استنفرت أسهمه المتوفرة من السندات الحكومية من خلال عملية "تطهير" المعادن، سوف تجب أن تصلوض ومضرة - بالإضافة إلى حجم الإمكانية النقدية - مثاثرون بحركات رأس المال الأجنبي. وتتضمن خسارة السيطرة على الإمكان النقدية، خسارة الاستقلال النقدي.

والمثل، لا يتم التعامل مع السلوك المتبقي في النظام المصرفي في لخلق اعتماد مصرفي ككل. وهكذا نسبة العالم الذي تتبعه عملية على أنه "اهتمامات "القطاعي المالي" على نحو صارم، بل على أنه قضية سياسات نقديّة. تحص القدرة على أن تكون "السياسة النقديّة" المتبعة من قبل المصروف المركزي. ومع ذلك، لا يوجد خط فاصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية. هذا الأمر صحيح أيضا بالنسبة للسياسات المتعلقة بتفضيل الموارد من الخارج إلى الداخل. وهو يтелقى في حساب رأس المال لميزان المدفوعات على هيئة دين، وحافطة التدفقات إلى الداخل والاستثمار الأجنبي المباشر. بينما يتم تحديد تلك من قبل سياسات حساب رأس المال للحكومة، يتجه البعض أو كل هذه التدفقات إلى السيطرة على عمل النظام المالي والسوق المتاحة.

يوضح المناقشة السابقة أن السياسة المالية والنقديّة للحكومة وسياساتاتها المتعلقة بالتضخيمات التي تعبير الحدود من رأس المال الأجنبي والمحللي متت fé الآمن فإن التمدد الفعلي عند الممارسة. غالب ما يبدأ الحكومات بتغييرات في سياسات قطاعاتها المالية، والتي تتم بعد دورها تعديلات في موقف سياساتها النقديّ والمالية (متراط 1). لذلك، فالمناقشات هنا تتضمن جهودًا لتأسيس هيكل مناسب لسياسات الاقتصاد الكلي.

هل الكمية الأكثر هي الأفضل؟

غالبًا، عند تصميم سياسات التدخل المالي، نتصبح الحكومات بأن الثروة المالية كمياً يتم قياسها بمدى التعميق المالي (نسبة الثروة المالية إلى الثروة المادية) أو درجة التسويق المالي (عندما تستخدم الموارد المالية في قيامة جميع الأصول المالية) هي سلعة غير مؤهلة. الأمر الذي يدل ذلك ضمنياً على أن أيّ مخطط للتدخل والذي يقيد تكلفة الأصول المالية، والمؤسسات والأجهزة يعتبر غير مناسب.

وعم ذلك، لا يوجد سبب بأن تتوقع وجود علاقة مستقيمة في الإنتاج المالي والتسويق المالي المتزايدي، من جهة، وحالة النمو والكفاءة من جهة أخرى. للانية المالي والتسويق المالي المتزايدي منافعهما عندما تتطور أنظمة الاقتصاد وتصبح أكثر تعقيدًا، ولكنها ليس الأمر في حد ذاتها. في جميع أنظمة الاقتصاد الاستثماري، يتم تقديم الائتمان المالي على قدره على تسهيل المفاعلات الحسابية، وتبسيس الاستثمارات وتوسيع الموارد المالية نحو المشاريع التي تأتي أفضل عادات احتمالية، بينما يتم ضمانها على أنه هناك توجه وسياسات مالية تشكل هذه العالم بنظام أكثر تناسباً مع كل بلد خلال مراجعته حركة محددة من التنمية. إن الإنتاجية المالية التي تطورت بشكل مستقل قد لا تكون مناسبة بدرجة أفضل، حيث يمكنه اظهار العيوب وعدم المساواة في الأساس الاقتصادي الذي تلتقي منه (طريق 2).
إطار 2

يمكن أن تكون القطاعات المالية غير منظمة غير مناسبة عملياً، يوجد العديد من الأسباب لمدّا، قد تكون القطاعات المالية غير منظمة والتي تتطور بشكل مستقل غير مناسبة من وجهة نظر إقتصادية. على سبيل المثال، تعكس الهيكل المالي والغربيّة الموجودة داخل الاقتصاد منخفض وأنظمة الاقتصاد التي بعينها تغير النظام الرئيسي، تتعدّى التوزيع الغير عادل للأصول والأموال الاقتصادية، وسبب الوصلات المشتركة لأسواق الأسواق الأخرى، والعمل والاقتصاد، فهم يعملون بطريقة تتبنا في إقراض مالي غير جاد وضاد الانتقاء المتغير. وعلاوة على ذلك، الهيكل المالي الرئيسية التي تتطور بشكل مستقل والتي تxingوُد على جهات مالية من الترابط بين القطاعات الصناعية وقية النية وسلسلة مميزة عالية من الوصلات المالية معروفة بأنها تؤدي إلى تركز مفقودة في خيارات استثمارية ملائمة باعتبارها قد تضع عوامل المستفيد الغير محدد في خطأ. وفقًا لدیارز - العقاد (1996: 13-14)، "بين 1975 و1982، تحوّلت جمهورية تشيغي من اقتصاد حضري إلى اقتصاد عريق مالي إلى حد بعيد حيث أتلى ذلك التدفق حصة كبيرة جداً من الورثات الحقيقية، حالة واضحة من "دين كبير وعالة ضدّة جدًا". وجد ذلك تأثير الرياد "بين المصارف والشركات، الذين كانوا مستلمين بالكاد من استخدام خطير لذين من قبل شركات خاصة في جمهورية تشيغي في أوائل 1982، كانت الشركات الخصائية معروفة أكثر من الشركات الحكومية، في نطاق القطاع الخاص، وحدث المديونيات القصوى بين تلك التي كانت تتحكم في المصارف." في أوائل عام 1982، سيطرت أكبر شركتين للاعمال في جمهورية تشيغي على شركات الثمن الأساسية، والوامر المالية المبتدية، ومؤسسات السمسرة، وأكبر شركة خاصة للسائر المالية و أكبر مصرف في تجاريين خاصين. وقد قامت العديد من المصارف بإقراضات أو أكثر من مواردهم إلى عملائها. لا يؤدي مثل هذا التأثير كذلك جزء من الشركات ذات الصلة إلى إقصاء المقاولين المحتملين الآخرين حسب، بل أيضاً إلى الإقراض الموحد غير العادات الاجتماعية أو حتى الاجتماعية إلى الإقراض الذي يمكن أن يؤدي إلى النقص في النمو.

- المحمية من أجل النمو عن طريق مصارف التنمية

يجب أن يكون الهدف بعدن هو ضمان حدوث عمليات التوسع المالي في سياق نظام سياسة يستطيع استخدام هذا التوسع كوسيلة لتحقيق مجموعة عريضة من الأهداف مثل النمو والتنمية البشرية الأسرع والأكثر إثارة. وبخاصّة، تشمل الانتصارات المصرفية إلى العملي المستفرين، بمجمل كافية، وفديا مناسبة هو أمر في غاية الأهمية، وذلك لأنه في البلدان النامية، وخصوصاً الأفقر، وتلهم - تطلق الممارسات المصرفية - تم تطوير الوضع - تم تطوير الجزء الرئيسي، من القطاع من الناحية، ونظام المتوسط، ونظام تطوير تعادل على ذلك، حتى ولو تتوفر الانتصارات ذاتها لا يمكن أن تتوقع أن سوف يُفرَّع الاستهلاك بطريقة تفوق الإيداعات. أيضاً يتواجد الدافع للانتصارات، وتتشابه بذلك الطلب على الانتصارات، يستطيع نقص الفترة على الحصول على التحقيق الكامل للاحتياجات الاستهلاكية والنمو.

2 يشمل هذا الجزء ليس فقط مصارف التنمية، بل أيضاً ممارسات الانتصارات العائشية، ومصارف التنمية المتخصّصة التي تهدف إلى دعم الانتصارات في الصناعات الكبيرة والبسيطة والشركات الصغيرة والزراعة ومؤسسات إعادة التمويل المتخصّصة و - الأحدث - ممارسات التمويل المتضمن الصغير.
تحقيق نسب الودائع الإحصائية المستهدفة

هكذا، يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة هو ضمان توفير الائتمان إلى جميع المشاريع المقبولة بالصرف والتي جذبت الانتفاع المشترك. المشكلة الأساسية تتعلق بالusaha المالية الخفية في بعض القطاعات. من المثير للاهتمام هو أن الودائع في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى هي عموماً أصغر حجماً من الودائع المصرفية. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن الودائع في الأندية والفروع المحلية. ونتيجة لذلك، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أن توفير المصرفية يتطلب تدقيقاً وسياقاته.

الودائع الائتمانية الصادرة عن شركات الائتمان هي عادةً أقل حجمًا من المودعين الفردية، ويتم توفير المودعين Prosecutor من خلال خدماته المالية. والتنظيمات المالية وال样板. ويشمل ذلك توفير التمويل في بعض الأحيان. وتشمل تلك التوصيات على أنها إشارة لتفاوض السياسات التي تتعظم الائتمان، حيث أن التمويل لا يستطيع أن يتحمل عبء الظروف الخارجية عن سيطرتهم.

إنشاء إحصاء طويل الأجل

تكتب المصارف التجارية - التي تحرك الأموال من خلال الودائع والودائع الأجنبية - خصوصاً صغرى فردية ومحمية من خبر الدخل ورأس المال، وتكون ذات استثمار قصير وتكون سائدة مطبوعة بالفعل، ومن ناحية أخرى، بعين الائتمان المصرف الفرنسي. يتحاول معظم المشاريع أن يكون كبيراً فردية، ومعرض إلى خطر الدخل ورأس المال، ويكون سائلاً مطبوعة بالفعل، وبالتالي، تركز المصارف التجارية عادة على توفير الائتمان ورأس المال العامل إلى الصناعة، وهو مضمن من الموافقات الأولية للشركات، والمنتجات النهائية والعمل في التنفيذ.

كما هو ملاحظ في مكان آخر (الأعمال المستدامة 2005) - متروكًا لهم - عادة ما تكون المودعين في البلدان النامية في تتم تمييز طويل الأجل في تلك الاستثمارات. يشير الائتمان إلى الودائع المالية في البلدان النامية، حيث يمكن توفير هذه المساعدة من خلال استخدام الأموال الجماعية. وتشمل تلك المودعين في البلدان النامية في التدام، وذلك في حالة أن يكون الأرضية حصة أكثر من دعم الإنتاج. حبوب الكرفس في البلدان النامية، وتشمل تلك المودعين في البلدان النامية، التي يمكن تقديرها بما في ذلك الكفاءة عن طريق أساطير التأمين، لأن هذه المعدلات غير فائقة للتطبيق.

ويمكن أن يكون التحقيق بخصوص إرغام الوكالات المالية في العمل في بعض أنواع المخاطر. أو لأن العادات المتوقعة للوكالات الخاصة أدت بكثير من العادات الاجتماعية ضمن هذا الاستشعار (سيغلترز 1994).

ويمكن أن يكون تحديداً في تمييز الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك عقب نهاية جميع مشاريع تلك المشكلة، ولا وهو تشجع نمو أسواق حقوق الملكية. وذلك يكون جدياً لذلك - على خلاف حالة الدين - يكون آخر مشترط بين المودعين المحلي وصاحب الأعمال.

ويستند ذلك على قليلة الدخل، في فئات الركود. مع ذلك توضح الأدلة أنه حتى في البلدان المتقدمة تلعب أسواق حقوق الملكية دوراً صغيراً نسبياً في تحريك مسارات الاستثمارات الجديدة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيق التعليم في تمييز الاستثمارات طويلة الأجل، تحتاج البلدان النامية إلى مصارف التنمية، وقد قام بإنشاء مصرف التنمية بتفويض توفير الائتمان طويل الأجل بشرارة تجعل هذا الاستثمار مستداماً. وفقاً لتقدير منظمة التعاون والتنمية في البلدان النامية المتقدمة من قبل إنتاج (1983)، كان يوجد حوالي 340 من هذه المصارف التي تعمل في 80 بلداً لمبايا في مختلف السيناريوهات، وكان أكثر من نصف هذه المصارف تمثلوًا للدولة وويلوم من خزانة الدولة، وكانت البقياً ملزمة مختلطة أو ملزمة خاصة.
معاقبة بواسطة الوصايا الاستعمارية والتبادلات الدولية والانحرافات النظامية المختلفة، هذه الأنواع من المؤسسات "ضرورة حتمية" للبلدان النامية. يجب إعداد أي إستراتيجية وطنية عصرية في هيكل اقتصادي متنوع، لإقامة مؤسسات من هذا النوع. ولكن، من الأفضل إنشاء "مصارف تنمية" منفصلة لتقديم رأس المال الطويل الأجل بتعديلات تجارية قريبة ومصرفية سياسية. لتوفير الالتزام إلى قطاعات خاصة مثل الزراعة أو إلى القطاع الصغير المدعوم، حيث يجب أن تكون نسب الفوائد مدعومة، وتكون فترات المهلة أطول. وبمقدار ذلك تنطبق معايير مختلفة على تقديم أداء هذه المصارف، مع ربحية باعتبار أكثر أهمية في الحالة السابقة.

بما أن مصارف التنمية tendência تلعب دورًاً عادةً ما تتجاوز مصارف التجزئة، بما أنه يتم تمييزهم من قبل الدولة (بفترات مالية عميقة). لذا توجد دائماً اقتصادية إقراض المشروعات التي قد تكون غير قابلة للنمو تجاريًا أو غير مربحة اجتماعياً والتي تم لأسباب أخرى غير أخطاء الحكم. إن آليات الحكم لضمان شفافية الإجراءات، والإصلاح الكافي والمراجعة المشاركة والإشراف عن طريق كيانات ديمقراطية من الأمور الحاسمة وفي غاية الأهمية. ولا ينبغي تضمين هذه الآليات أو تجاوزها اعتماداً على أسس تقويض الاستقلال الإداري.

ضمان التوزيع القطاعي

لا يتطلب النمو حجماً كافياً من الاتنان فحسب، بل التوزيع المناسب لملامح هذا الاتنان. على سبيل المثال، تتسم بعض القطاعات - الهيكل الأساسي في الأدوار وضوحاً - "نطاقات خارجية هامة للاقتصاد الواسع". وذلك لأن وجود هدم يعتبر شرطاً أساسيًا ويغرس النمو في القطاعات الأخرى. ولكن قطاع الهيكل الأساسي يتضمن عادة الاستثمارات الممكلة، وفترات الالتزام طويلة ومخاطر أعلى وربح أقل، وتحترس المصارف من أراض هذه المشاريع بسبب عدم توافر استحقاق الدين والتسولية. ويوفر مثل هذا التحفظ أكثر في أنظمة الاقتصاد ذات النظام المصرفى الخاص المهم، إذا كان ناخصاً - بدلاً من الاجتماعي - تقوم العائدات عملية توزيع حمص المدخرات المالية، وقد تلقى هذه القطاعات رأسمال غير كاف، حتى لو أن طبيعة رأسمالهم الكلي تتطلب تحويل نصيب غير متكافئ إليهم. في ضوء "النطاقات الخارجية العريضة للاقتصاد" المحددة والمصاحبة ل줬 هذه القطاعات، تعق الاستثمارات الغير ملائمة في الهيكل الأساسي معدل النمو بشكل واضح. ومن ثم، تكون مصارف السياسات الإقليمية المتخصصة مطلوبة، مع مصارف عامة غير وثيقة المدرعين الصغر (أطر 3). حيث أنه من الممكن تمويل هذه المؤسسات من قبل الحكومة أو المصرف المركزي، فضمان الحكومة على الاقتراض من قبل هذه الكيانات أمر ضروري إذا أريد تحريك رأس المال كما ينبغي.

يمكن أن تساعد مصارف التنمية من هذا النوع على مشاريع حقيقة أننا قد لا نملك أصابع المصالح المحلية رأسمال كاف. للاستثمار في سبع المحاصصات التكريمية في المجالات ذات رأس المال الكاف التي تنتمي بمنظمة اقتصاد ذات شأن. كما تساعد في ترويج هذه المجازفات من خلال ممارساتها للإقراض والاستثمار. وغالباً ما تقدم مساعدات تقنية لعملائها. نظراً للمنحة الفريدة كافية أوراق حقوق الملكية والدوليون طويلة الأجل في البلدان النامية، سوف تُستخدم هذا المؤسسات قريبًا على نسبة هام من التمويل الخارجي للقطاع الخاص.
إطار 3
التمويل الإلكتروني في فيتنام

في فيتنام، قد امتدت الحكومة في الإقراض المستهدف لأغراض معينة حتى بعد تبني سياسات التحرير المالي. وتتضمن ذلك إنشاء صندوق المساعدات الإلكترونية (DAF) في عام 2000، منفصلًا عن النظام المصرفي التجريبي، والذي يهدف إلى: (1) توفير القروض المدفوعة من قبل الدولة للأنظمة المتوازنة والطويلة الأجل في الفوائد والخدمات القتالية، والصناعات الاستهلاكية والصناعات القتالية، (2) توفير التمويل اللازم للتصدير، ويمكن توجيه المساعدات إلى كل القطاعين العام والخاص وساهم في الحساب المعالي التجاري والسياسي، مثل تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة والمشاريع ذات الصلاحيات والرياضة والثقافة، بملك صندوق المساعدات الإلكترونية فروعًا في 61 محافظة جميعاً، برأس مبلغ قيمته خمسة مليارات دونغ (326.8 مليون دولار أمريكي). قبل عام 2002، حدد مكتب رئيس الوزراء توزيع الأموال، وجب أن تكون صناديق دعم الاقتصاد، وصناديق الاقتران، وشركة خدمات البنك الاليكتروني (VPSC) وmeyeة الحكم، وصناديق الفوائد، والمساعدات الإلكترونية الثبوتية من عام 2002، يمكن أن يكون صندوق DAF أن يصرف موارده الخاصة، ومن ثم أن ي يعتبر في جميع الأملاك الموفرة أو الفوائد الخالية من الفوائد (ODA) ذات الطابع الاجتماعي، والمساعدات للتربية، وصورة مالي الصناديق الإلكترونية في نهاية، يلي البزوغ على مستوى مالي DAF ملء 3.3 في المليون من إجمالي النتائج المحلي، ومع الوقت، شمل صندوق المساعدات الإلكترونية أكبر في فيتنام ليحول مجرى الأموال المحلية والخاصة إلى الأنشطة الإلكترونية في فيتنام (ويبس وآخرون 2003).

زيادة الإمدد برأس المال للتأثير على قرار وأداء الاستثمارات

إن الحاجة إلى سياسة مالية للنمو والموجه لتقديم اللازم إلى القطاعات الخاصة مثل الهياكل الأساسية في عنصر هام من متطلبات أضخم في أنظمة الاقتراض، ويجب أن يكون جزءًا من أن ن_soften the اقراض الاستثمار الخاص، مما يمكن أن يكون من اللازم сталق الإنتاج المالي، ونبدأ عليه، وضمان الوفاء في توفر فرص للمنظمات الفردية التي تتم بوساطة مؤسسات مالية، ويمكن أن يتسبب ذلك في قصر نقل أوراق مختلفة، مما يؤدي إلى استثمار غير مناسب في قطاعات ذات تأثيرات خارجية. هذه وامتدادات طويلة الأمد من وجهة نظر النمو، بالإضافة إلى ذلك، يستطيع تحويل الأرباح الخاصة للفائدة والاستثمار في ظل التركيز على القطاعات رئيس المال والاستثمار في كيف يمكن أن يؤثر كفاءة على ميزان المدفوعات ومجموعة التوافقي لمعظم النمو أثناء العملية. ويمكن أن يعني ذلك الأمر سهولة للفائدة، وثالثًا، وقد يتطلب تحقيق نمو موجه لتنشئة السلع والخدمات من الدولة أن يتم توجيه عملية توزيع القطاعات من خلال هذه التسهيلات وإنشاء الاستدلال، ويعني على الدولة أن تعنى برلمان لتغلب على صور السوق الخالية عن التسهيلات الخالية من التجارة، وحلاً لعجل ذلك، ألا وهو استخدام القطاع المالي كأداة لتسهيل استثمار الاستثمار، وحلاً في البلدان النامية التي تحتوي إستراتيجيات موجهة نحو الخارج أو تجرع على اختيار استراتيجية نحو ذات روح تجارية أكثر بناءً على أساس الاكتساب.

3 تأسست شركة خدمات المصرف الاليكتروني (VPSC) في عام 1999. وفي عام 2002، كان لديها نحو 539 إلى 600 في جميع أنحاء البلاد. وقد كانت موفقية وسرقة مولد للترويج الفوائد الريفية. يوجد حوالي 15 مليون حساب ودائع تبلغ قيمة المدخرات نحو 3.8 مليار دينار (أي 250.000 مليون دولار أمريكي).
السريع لحصص أكبر من أقسام السوق العالمي للصناعات، ويجب تحديد هذه الأسعار من قبل هيئة غير الشركات الفردية.

وتشير الخبرة إلى أن الدولة التي لديها القدرة على تقييم وimetypeللاقراض العالمي والمكاسب الاقتصادية الواسعة.

ومع ذلك - رغم سياساتها المالية - يعين على الحكومة أن تضمن تدفق اقتصاد كافٍ بنسب فائدة مشابهة لدى هذه الكيانات. لكي لا يقوموا بانقسامه، ويستثنى دائما أثناء الفترة الطويلة عندما يتضمن في الدورة، ولا يجب أن تلعب دور المنطق الاستثماري فقط، بل يجب أيضًا أن تستخدم النظام العالمي كوسيلة توجيه الاستثمار إلى قطاعات وتقيمات مقياس مناسبة للإنتاج. استثمارات حقوق الملكية والاستثمارات الموجبة هي أدوات مهمة في مسار التنمية التي تقوها أو تسيطر عليها الدولة.

يتطلب تنفيذ هذا الدور زيادة الإقراض للتأثير على قرارات الاستثمار ومراقبة أداء المفترضين. يجب على المؤسسات المالية في البلدان المختلفة أن تتوفر مهام الأعمال مثل تحديد حجم الاستثمار، واتخاذ القوانين والأسئلا لاستخدامهم من قبلك القطاع الصناعي، والمهام التحسينية، مثل تقدير الدعم الفني للمجتمع الزراعي. وقد ذكر بطريقة أخرى، أنه قد لا تساهم السياسة المالية مباشرة على زيادة معدل الوفورات وتضمن استقرار الوفورات السببية، إلا أنه يمكن استخدامهم للهيئة على اليك المال لكي تضمن أن الإقراض يؤدي إلى الاستثمار المثمر الذي يسرع من النمو ويعمل هذا الإقراض مستداماً.

ولذلك تستطيع مصرف البنك التنمية والتجارية مراقبة إعداد الشركات بالنيابة عن أصحاب المصالح، بدلاً من الاعتماد على نظام الرقابة غير مباشرة الناتج عن اضطباب العمل المبذول عن طريق التهديد بالحكم في أسواق الأسهم (البورصات) الموجودات السائدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إلا أن فعالية الخيار الأفضل حديثة. علاوة على ذلك، أن غير متاح في معظم البلدان النامية حيث أن أسواق حقوق الملكية (الأسهم) ضعيفة النمو ومعلومات الشركات غير مدرجة باللائحة.

عملياً، لا يمارس دائما مصرف التنمية دورها في توفير رأس المال للتدخل الفعال في أمور الإدارة في جميع سياقاتها. ففي بعض البلدان - بالرغم من دورها في الابتعاد كمملوء - تميل مصافي التنمية ديورا يساهم في النسبة لل>vقراة الإقراض أو الاقتراحات الإدارية للمقترحين من القطاع الخاص، مثبطة تراكماء كان من المتوقع أن تلعب هذا المؤسسات وكذلك ضابعvrة الفرضية. ليس فقط للاستفادة من أنظمة الاقتصاد ذات الحجم المشارك في الاستثمار في مهارات المعرفة من أنواع معينة، بل أيضًا لتسهيل قرارات في أنظمة هم عليها صنع قرارات القطاع الخاص.

دور نسب الفوائد المتفاوتة

بما أن أحد أهداف تلك الإجراءات هو توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المتواضعة، فقد يجب أن تكون نسبة الفائدة على الإقراض للقطاعات المتميزة أقل من نسبة الإقراض الأولي المقدمة إلى أفضل المفترضين، والذي يتم تقييمهم حسب الأهداف الاقتصادية. وذلك مما يسمى نسبة الفوائد المتفاوتة التي تستند بالدعم أو الاستعارات ضمن قطاع معين وهي جزء من نظام الإقراض المستدام.


جدول 1: يلخص بعض خيارات السياسات المالية الرئيسية التي يمكن استخدامها لتعجيل عملية النمو.
<table>
<thead>
<tr>
<th>المتطلبات</th>
<th>العملية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أ. استخدام نهج تتسم بالشفافية عند اتخاذ العملاء.</td>
<td>المثال: التأكد من الاتصال الاجتماعي بدلاً من الربحية عند تقديم الأداء.</td>
</tr>
<tr>
<td>ب. إعداد التمويل بشروط ممتعة للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية وفي الأوراق التجارية والالتزام المقدم.</td>
<td>نسب الودائع الادخارية المستهدفة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحاولات</th>
<th>السياسة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أ. عدم تقييد الإفصاح لحقوق الأداء الناتجة عن الاختيار الغير ملائم.</td>
<td>التأكد من أن المصارف تنشئ ائتمان مناسب من الودائع التي يجمعونها، فضلاً عن الاستثمار في السندات الأقلية مثل الأوراق المالية الحكومية أو في الأوراق التجارية والالتزام المقدم.</td>
</tr>
<tr>
<td>ب. التوزيع المنخفض للنفقات التي تؤثر عكسياً على الربحية.</td>
<td>إنشاء أو/و تقوية المصارف الإنسانية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

| إمكانيات المشروعة الغير قابلة للنفقات المائدة ولا الربحية الاجتماعية. | فصل المصارف الإنسانية عن "المصارف السياسية". |

| أ. تبني معايير بدائل للأداء. | السماح بتحديد أهداف المؤسسة بوضوح، مثل تقديم ائتمان طويل الأجل كمواجهة للإلاعاب الموجه بشروط إمضاء بين معايير أداء مختلفة. |
| ب. تنفيذ الإجراءات تتم بالشفافية والالتزام. | قد يتم ضياع قرصة دعم أقسام مختلفة. |

| أنظمة لتقييم درجة الاعتراف وحجم الدعم لمصارف السياسة في مناطق مختلفة. | إنشاء المصارف الإنسانية المختصة ووسائل لتحقيق الغرض. |

| أ. توفير الضمانات الحكومية للإفصاح من قبل تلك الكيانات. | الإفصاح الموجه نحو قطاعات ضمان النمو. |
| ب. إنشاء المصارف الإنسانية المتخصصة ووسائل لتحقيق الغرض. | تتم بالنطاقات الخارجية، وخاصة "النطاقات الخارجية العريضة للاقتصاد". |

الهدف: أ. إنشاء أو/و تقوية المصارف الإنسانية. ب. فصل المصارف الإنسانية عن "المصارف السياسية".
 paula

|

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |

|  |
النقش في الحصول على التمويل اهتماماً يتعلق بالتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

وكان حصول النساء على الامتيازات أسوأ من الرجال. فقد أظهرت الدراسات أن سيدات الأعمال غالبًا ما تواجه مشاكل تتعلق بالجهوزية الجنسية. والتي يُعتقد بدرجة كبيرة النساء من النساء على الامتيازات المصرفية. وهذا ما يحدث على الرغم من التأكد على أن النساء لديهن مساعدة للقرض أكثر من الرجال، كما أن النساء تتفقد إلى المنصات المطلوبة للحصول على القروض، غالبًا نتيجة العوائق الاجتماعية والقانونية مثل الدخل المنخفض أو اللجوء على حيزة الملكية.

UNCTAD (2001:36) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأبوينكاد

غالبًا ما تكون المخصصات غير الملازمة للمناطق أو الطبقات أو الوجهات نتيجة للمخصصات التي تحفزها اعتبارات الربح الخاص بدلاً من العائدات الاجتماعية. وبشكل خاص، تخصيص الامتياز المحفز من العائدات الخاصة يساعد على تفاؤل النزعة الملازمة للأعمال إلى الأعمال القائمة والاستمرار المثالي في متداولة الفضاء، وذلك من اللاعبين البارزين في قطاعات تنافسية. ويُرجى خاصة علامة وتوجه المعرفة إلى مراكز مواقف اقتصادية متطورة جدًا بالفعل. بالإضافة إلى تسببها في زيادة التعرض لبعض القطاعات، وتحمل تأثير التنافسية هذا ضد التنمية الشاملة (إطار 2). وبالتالي غالباً ما يتم تصميم السياسات المالية لتأمين تنافسية من رأس المال إلى المناطق الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية والقطاعات السكانية المحدودة.

هذا، إن الاستثناء المالي ليس مجرد مسألة الحصول الغير مناسب للاستثمار فقط، ولكن لجميع القطاعات مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة. ونتيجة لهذا الاستثناء، تستطيع المنافسات المالية أن تكون آليات تسهيل على تحقيق النتائج الإيجابية لتوزيع الأصول الغير معاد. وذكر ذلك أن الارتباك بين العائدات الخاصة والعائدات الاجتماعية يتفاوت بين القطاعات، وأن العائدات الخاصة تميل إلى أن تكون أكبر في القطاعات (مثل في الصناعات والبصص). حيث تكون العائدات الاجتماعية مخفضة. ويفتقد ذلك بسبب تأثير التوزيع الاجتماعي للأموال والقرضات. والتي تميل إلى أن تكون حصة كبيرة سواء من إجمالي الوفيات في النظام، إذا كان تخصص هذه الوفيات يضمن لأحكام الميزان الخاصة لهذا الذين يعانون أو يديرون هذه الوظائف، فقد يكون توجيه المخصصات أساسياً، وليس كافية اقتصادياً بالضرورة.

باستخدام مقياس النية، حيث نتأثر نمط الطب الفعال بشكل ملحوظ ببعض التبادلات الغير عادلة، ونستطيع أن توجه الامتياز إلى القطاعات شهر/Shadr والمنظمات، وقد يكون للتوجيه تأثيرات محدودة على الوظيفة، ودخل المحدودة من الفقر.
الاستثناء المالي في الهند قبل التأمين

كانت سمات الاستثناء المالي واضحة في الهند قبل تأمين المصارف الكبرى في عام 1969 وتعزيز سياسة إعادة التوجيه الاجتماعي.

أولاً، كانت تطغى شبكة الفروع منخفضة بشكل مفرط مقارنة بحجم السكان. يبلغ عدد فروع واحد لكل 65,000 نسمة، في حين كانت القاعدة في البلدان المتقدمة فرعاً واحداً لكل 8,000 نسمة.

ثانياً، كان النظام المالي للنطاق المصرفية واضحًا، وفي نهاية حزيران (يونيو) 1969 كان يوجد حوالي 1,832 فرع من 8,262 فرعًا مصرفياً فقط في المناطق الريفية. تم إجراء هذا الانتصار بسبب سياسة الفروع المصرفية المشتركة للمصرف المركزي الهندي الذي كان يدير نحو 629 فرعًا في المناطق الريفية.

ثالثًا، كان التركيز متزايداً حتى في المناطق الريفية، إذ كان هناك 617 مدينة بدون فرع مصرف تجاري من بينها 444 مدينة لا يحسنها أي مصرف على الإطلاق. في حين أن المدن الحضريات الرئيسيات (بومباي، كولكاتا، دلهي، موراس، أحمد أباد) كانت تحتوي على أكثر من 40 في المائة من إجمالي إدارات المصارف و65 في المائة من إجمالي الاحتياط المصرفي عند نهاية عام 1967.

رابعًا: كان الجانب الأكثر إرباكًا للبيئة المصرفية هو التوزيع القطاعي للاحتياط المصرفي. وقد كانت حصة الزراعة في مجمل الفروع المصرفية في عام 1951 تبلغ 2.1 في المائة وقد تراجعت إلى 0.2 في المائة بحلول عام 1966-1967. ومن ناحية أخرى، ازدادت حصة الصناعة في الاحتياط المصرفي من 30.4 في المائة في عام 1949 إلى 52.7 في المائة في عام 1961 و17.8 في المائة في أيار (مايو) 1966.

أخيرًا، كانت الحصة المالية للمساهمين في المصارف شيئاً لا يمكن تقديره. أن المصارف الرئيسية فقد شكل رأس المال المدفوع حوالي 1 في المائة فقط من إجمالي الودائع المصرفية (ICBP 2006).

ونتيجة لهذه النزاعات، ابتكر النظام المصرفي في البلدان النامية عدد من نقاط الضعف، بما فيها البلدان ذات الأنظمة المالية المتطورة نسبيًا، مثل الهند ( إطار 4). وتشمل:
- تغطية سكانية قلقة كما تتقاسم بنسب فروع المصارف، والودائع والاحتياط المصرفي للسكان.
- التركيز الحضري.
- ظلم بين في التوزيع القطاعي للاحتياط.
- تحكم مفرط بالمصارف من قبل المصالح الصناعية والتجارية.

تأمين الشمولية المالية

بسبب هذه النتائج المرتبطة بعملية "التنظيم الذاتي" للأنظمة المالية، تهدف السياسة المالية إلى أن تأمين الشمولية المالية يجب أن يكون عصرًا أساسًا من الاستراتيجية الإقليمية الوطنية. أنشأت البلدان النامية إطراً أقتصادياً مختلطة وبمبادرة واستمرار خاص. يجب أن يلعب القطاع المالي دورًا أساسيًا في نظام "التمويل الشامل" عبر توجيه الاحتياط بنسب قادرة معقولة إلى الوحدات والعملاء من أجل تأمين درجة متوازنة من توزيع الاحتياط بين القطاعات وبين المدينة والريف والمناطق وتحول في حجم الأصول. وعلى وجه الخصوص، من الضروري التأكيد على وصول التنافسية المالية إلى القطاعات والأقسام التي يتم تجاهلها أو إهمالها عادة.
كرب السهمة بالإدارات والائتمان التي توزعها المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات الأخرى التي يسهل الوصول إليها،
شرطة أساسية للتوظيف الشامل. في حين أن مكتب البريد يستطبع أن يلعب دوراً حيوياً، إلا أن زيادة عدد فروع المصارف
وتوسعها في غاية الأهمية. لا توجد خدمات مصرفية كافية في معظم البلدان النامية وذلك فيما يتعلق بعدد فروع المصارف لكل
ألف نسمة من السكان. ويتبع في الحكومات أن تنشئ مخططاً لتوظيف الفروع من أجل تأمين إقامة فروع في المناطق التي
تعمل الأثاث أو توزيع نسبة معينة من الفروع في المناطق التي تضم عددًا جيدًا من المصارف، أو من الفروع
الريفية والحضرية، على سبيل المثال، التي يجب صيانتها.

منع ارتحال الأرصدة الدائنة

لا يشكل إيجاد فروع في المناطق التي تضم عددًا أقل من المصارف
ضمانًا للتوظيف الإقليمي المتوازن للمساهمات الدائنة على الرغم من
كونها مفيدة بما يتعلق بتوسيع الودائع في المؤسسات المالية
للقطاع المالي الرسمي. ويمكن استخدام الودائع المحفزة في
المدن والمناطق المختلفة من قبل المصارف المتفرقة جغرافياً
من أجل تأمين الائتمان للمعاملة في المنذ والمدن والمناطق الأخرى. 
ويجب أن يترافق تفعيل المصارف من ناحية تفعيل الائتمان
المساهمات الدائنة من المناطق الأقل نمواً إلى أكثر نموًا في
البلد (إطار 5).

منع تركيز الائتمان

في ضوء نفس المعلومات المتاحة للمقررين، فإن المثل الذي يطلق
"ما من شيء ينجح مثل النجاح" قد يكون صحيحًا. فالعمال الذين
يتمتعون بعلاقة طويلة الأمد مع المصرف وسجل مشرف وقدرة
هيئة مالية ملحوظة قد يكونون بخطوة منتفخة من الائتمان. ما قد
يؤدي إلى عقود اقتصادية كبيرة لهؤلاء العمال والجهات
طلبات متعددة من نفس العمل. وقد يصابن ذلك استعداد مشغول
بضائع وعقولهم المصرفية، بالرغم من ضخامة.
إلا أنه يجب أن تمارس التميز في إطار ضد المقترضين ذوية الأهلية الإقليمية، إذا كان الضروري اتخاذ إجراءات لمنع نجاحهم
المفاقم في أياً من أن يكون عناقة أمام الآخرين. وهكذا يرتبط ظروف التمويل بالهيئة، بالرغم من قوة وضع
"مخطط توزيع الائتمان" والذي يتناول على إنهاء مصرف مسؤول عن توزيع مسؤول عن هيئة مجموعة من أجل متغير
واجج منتصف مستوى أحد أو آخر في الراعي من وضع سياسة إثنية أكثر قربًا من الأهداف الإقليمية. والظروف الأخرى هي
وضع قيود مشددة على الائتمان المتغير للشركات المتغيرة والتي تسيطر عليها سلطة فردية، والتي تساهم أيضًا على تخفيض
الخطر الناتج عن إخفاقات مجموعة واحدة من العملاء.

الائتمان الموجه

إن السياسات التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للحصول على الائتمان لقطاعات مختارة مثل الزراعة والصناعات الصغيرة
تشكل أساسًا لإطار عمل مالي شامل. وبدقة إعطاء الأولوية تشكل أن يكون توجيه حصة محدودة من الإقراض نحو هذه
القطاعات. بالإضافة إلى أنه - عن طريق آليات مثل توزيع تسهيلات
التمويل - يمكن تقديم حوافز للمصارف لتحقيق أهدافها.
وذلك يجب أن يكون برامج الانتماء الموجهة مصغوبة بنسب
القادرين المتوقعة الذي يوجد على الانتفاس من القطاعات
المستهدفة عن طريق ترخيص تكلفة الانتماء. وقد تم استخدام هذه
السياسات ومازالت مستخدمة في البلدان المقدمة (إطار 6).
يمكن للدولة أن تستعمل حيّة الأولوية في منح الانتماء المستهدف
إلى توجيه النفقات الموحدة بالدين لقطاعات محددة، بالإضافة إلى نسب
الاحتياط النقدي، ويشترط المصرف المركزي حزناً جزء من وداع
النفقات المصرف في سناد سنودة محددة بما في النسود الحكومية.
وإذا كان ذلك إجراء المصرف على خلق حجم استثمار معين من الدين الصادر
من قبل الدوائر الحكومية. ويمكن استخدام هذا الدين من أجل تمويل
النفقات التي تشكلها الاستراتيجية الإقليمية العامة الخاصة بالدولة، بما
في ذلك عصر الحذن من الفقر، غير أنه يجب أن تشمل الأدوار عن
المصارف التجارية التقليدية ويجب وضعها في مسارات مخصصة.

الحراسات القانونية
قد يتم قبول الحاجة إلى الشمولية من قبل جهات رسمية ومشردة الإدارة والمدار، ولكن الدافع لتحقيق هذه الأهداف قد لا يكون
موجوداً بما يؤدي إلى تفاؤلات إن الانتفاس المثبت في المؤسسات لضمان تحديد هذا النبض وبحث تحقيقه لدى القيام بفرات
حول الاقتراض في غاية الأهمية. وقد تتخذ هذه الانتفاس شكل شرط قانوني من أجل تأسيس مجال إدارة المصرف التجاري
تتمكّن فيها مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك القطاعات المهمة عادة عند توفير الانتفاس من أجل مراقبة وتأمين الشمولية
المالية.

دور الإمداد القيادي
أخيراً، لا يفي للمؤسسات التشريعيّة أن تكون "الشمولية المالية" وقبولها كهدف واتخاذ وصول المقترضين المتدفقيين. فقد لا
يمكن العثور على الفروع والصغار وعموم الخبرة على دراية بخيارات الاقتراض المتاحة إليه، كما أنها لا يمكن أن تكون
على تصرّم وضع مشروع يدعم هذه النبض ويستفيد من القيمة بفرات
المؤسسات بعلاع دوري في الإمداد القيادي، ويحذّر أن الأطراف المتشMilitarypath ذوي المشاريع الهامة من تأسيس مجال إدارة المصرفية التجارية
أو أخبار عن ذلك يجب أن تستخدم المؤسسات الفرعية الفاعلة التي يومنها دعمها من أجل مراقبة عمل الشركات الصغيرة
والموثوقة لجعلها منتجة واستداماً ماليًا.

حجة مؤيدة للملكية العامة
يتساهم التمويل الشامل لهذا النوع الحتمي بتسويق الأنظمة المالية الرسمية إلى مناطق تكون فيها كثافة العملاء قليلة وتكافة
العمليات الحساسة مرتفعة. على ذلك، تأتي في حزنان النجاح في تعزيز المصرف الشامل قيم
الموارد المتوقعة التي تكون تلك السائدة في السوق. وقد يتطلّب نظام نسب الودائع المتفاوتة أو التمييزيّة هذه سياقات الإعانات
المالية 추اق معين أو حتى دعم الحكومة من أجل ضمان قابلية تطبيق الوساطة المالية المختارة. ويفترض التدخل من هذا
النوع درجًا على "الضيؤ الاجتماعي" على المصارف التجارية والمؤسسات المصرفية الإقليمية.

وبديل ذلك ضعفًا على أن "النظام المصرفيRoboto" يضمنًا ابتعادًا عن المؤسسات التقليدية لأداء المالي مثلك التكاليف
والبيئة ويتطلب إيجاد أنظمة ضبط تضمن عدم استغلال "الطابع الخاص" لهذه المؤسسة. بخصوص، إن "الشمولية المالية"
هي نظام يعتمد على حد سواء الهيكل المالي والسياسات مثل الالتزام الموجه ومعدلات نسب الفوائد المتفاوتة ويتضمن بالأخص تدبيرًا فعليًا للتنظيم الاجتماعي للنظام المصرفي.

في حال أثبت أدوات الضبط الاجتماعي التي ناشناها في الفقرة أعلاه عدد قدرها على ملاعبة توجيهات الشمولية المالية، تستمر الحكومة وبدأت أهميّة ويسّمّي الالتزام الاجتماعي المنتظم والتشريع الذي يضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية والتوجيهية. وإذا يجب على النظام المصرفي الشامل أن يلعب دورًا في توجيه المدخرات وجعل الهيكل المالي شموليًا، عندن يجب مراقبة مسألة الماليّة والهيكل التنظيمي للنظام المصرفي.

وهذه الطريقة قد أقرتها الحكومات في عدة بلدان في أوروبا، حيث كان النمو المصري في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مسؤولًا عن ترويج المبارك بين القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى. بعد الإقلاع بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي، واتخذت معدلات من البلدان ذات الهيكل الاقتصادي وذات التوجهات الرأسمالية، عادة ما تؤدي إلى تأجيل مبادئ ونهج إقتصادي مثاليًا للقطاع المصرفي.

إطار 7
المملكة العامّة والتمويل الشامل في الهند

كانت ما حققت الهند في ما يتعلق بتطوير القطاع المالي بعد تأسيس المصرف لافتاً لأنظار. حيث كان هناك أرتفاع قلبي في التوسع المطرّف، والاستثمار في النظام المصرفي، حوالي 60,000 مصرف في البلاد في أواخر 1969 و1971 ومن ثم 35,000 (أو أكثر من 58) في المائة في المناطق الريفية، بالتزامن مع تحسين شبكة فروع المصرف، تم تسجيل ارتفاع في حصة منطقة الرقابة في القطاع المصرفي من 6.4% من كاون 1967 إلى 15.5% بحلول أواخر 1991 (إطار 4). وارتبطت حصة الأمنية الاستراتيجية من 3.3% إلى 15%، وأكثر من ذلك، مع معتاد الرصد الدائم - يصل الإدماج للمستهلك إلى 60% وصلت معدلات الرصد الدائم - الإدماج في المناطق الريفية إلى 65-66% على أساس العقود. عند تقسيمه على أساس القطاع، شكل الإنزجار المالي الذي حققه القطاع المصرفي في السبعينات والثمانينات تغييرًا جذريًا في توزيع الأردة الدائنة لصالح القطاع الزراعي بشكل خاص، وارتبطت حصة الأردة الدائنة في القطاع الزراعي الذي كانت مخفضة جداً في القطاع المصرفي إلى حوالي 11% من مصنف السريعة، والتي أعلنت سنة 2006 كنا هي البنك الرئيسي في نهاية أوان (الثمانينات (IBCP 2006)).

إن الأهداف المعتمدة للتواجد الاقتصادي في النظام المصرفي والتنظيم الاجتماعي هي:

- ضمان انتشار قلبي ومحلي أوسع لشبكة الفروع،
- تأمين تعبئة أفضل للوفرات المالية من قبل القطاع الرسمي عن طريق الودائع المصرية،
- إعادة توجيه انتشار الالتزام لمصلحة الاقتصاد المهمة أو المحرومة حتى الآن عن طريق التقليل من سيطرة بعض الكيانات الخاصة.

وتلك تكمل الملكية العامة للصادرات المصرية وتعظيم عدد من الأهداف الأساسية:

- تأمين تدفق وحصول على الموارد المطلوبة للقضاء على الهاشة، عن طريق تقليل أي تضاعف في الدوافع التي تثير مراقبة القطاع.
- تطور وتطوير القطاع.
- الوصول إلى أهداف التجديد بروابط إمكانيات الدعم والالتزام الموجه - بما يشمل الاستثمار في الخطابات الأعلى - إلى القطاعات المستهدفة والاقتصاد المحرومة في المجتمع من ناحية مختلفة.
- التحليل، واستخدام القطاع المصرفي كرافعة ترقية المجتمع الإقتصادي. وبخاصة، يسمح للتركيز المقدمة الفنية والعلمية بتصور كل من الدعم الاجتماعي والفنى إلى قطاع الزراعة والصناعات الخفيفة.
ويسهم هذا الدور المتعدد لسيطرة الدولة على المصارف للالتزام بقيادة النشاط الاقتصادي في قطاعات مختلفة، ومناطق وفوات سكانية. وتعتبر النشاط هيكل مالي في ضوء أنظمة القطاع الحقيقي، وبخاصة في مناطق الدولة المتغيرة والتي لا يوجد بها خدمات مصرفية.

المتخرج المالي من أجل التنمية

السياسة المصرفية

لا يتطلب النظام المالي الشامل وضع مراقبة اقتصادياً على المصارف فحسب، بل إيجاد مؤسسات خاصة مثل المصارف الإقليمية ذات "سياسة توجيهية" ومنظمات انتظامية وعدائيات مالية رفيعة. وقد يطلب أيضاً تحديد أهداف كميات محددة لمدئ تلك المؤسسات.

أساسياً، إن السياسة المصرفية مطلوبة، كما ذكر أعلاه، لأن المقررين من القطاع الخاص يتحمرون فقط بالعائدات التي يتلقونها ومن جهة أخرى، يتضمن إجعلي عائدات مشروع ما مقدار (أو الربح) الاجتماعي المستحق للأعمال والعادات الاجتماعية غير المالية المتراكمة في المجتمع. وقد لا تكون المقررين التي تقدم أفضل عائدات للمقررين هو بالضرورة ذات أثر عائدات إقليمية متوقعة، وتنيه لذلك، تستند ضرورة وجود مقياس محدد مثل مصارف التنمية أو الانتظام الموجه.

عملياً، يحاول الوسطاء الماليون ملازمة الطلب على الانتظام عن طريق تدويل السهم فقط نسب الفوائد بل أيضاً شروط التي يمنح بها الانتظام، ويدمج الإجاري مرتبطة بالضمانات، وتم تطبيق طريقة ونمطية هذا الضمان وفقاً لطبيعة المقررين بالإضافة إلى شروط الطرح والطلب في سوق الانتظام. يتألف على كميات وتكليف الأموال المتاحة للوساطة المالية، تعتمد الأسواق أبعاد المقررين إلى مدى مختلف. في مثل هذه الظروف، قد يتم استعداد المقررين لأنهم يعبرون مصدر خطير، وقد لا يكون لها الأقل أهمية من وجهة نظر اقتصادية.

يتكون من سيناريوهات المصرفية أن تركز على قطاعات محددة مثل قطاع الصناعة الخفيفة، ومن هنا تتم عملية تمويل طويل الأجل ورأسمال عامل نسب فوائد مدعومة مع فئات سماح أكبر، بالإضافة إلى توفير التنزيف والمساءلة الفنية في مجالات معينة مثل التسويق، وبالنسبة، تمنح مصارف التنمية الزراعية - التي يكون معظمها مدعومة ومولمة في الحكومة - انتظاماً، نسب فوائد عالية بالنسبة للقرض الزراعي، وخصوصاً الزمرتين الصغرى والمتوسطتين، والتي لا يقلون الوسائل للقيام بأعمال ضرورية.

ونظرًا لنشاط الم 아닌 المتخصص، يستند هؤلاء المزارعين من الإعفاءات في المصادر التجارية، ويجب على الاعتماد على مصادر غير رسمية، مثل المقررين المحترفين وأصحاب الأعمال وغيرهم، نسب فوائد تتجاوز بكثير تلك التي تتفاوتها المصادر التجارية.

ويمكن أن ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها مستفزة لخريجية الدولة، إلا أنها تحقق وفقاً لقواعد المتفق عليها. والانتظام الموجه له نتائج إيجابية على عكس الدعم، فإن هذا الانتظام يقلل من الطلب على إيرادات الحكومة، مما يجعل الانتظام الموجه خياراً مقدماً في البلدان النامية التي تواجه مشاكل مالية مزمنة قد قدرت على استخدام الدعم المقدم من الميزانية لتحقيق حصة معينة من الودائع القابلة للاستثمار.

لمعالجة هذه المشاكل، يجب على البلدان أن تمنح ما يلي في استراتيجياتها الإقليمية الوطنية:

1. إنشاء وأ/و تعزيز سياسة المصارف من أجل توفير الانتظام لعملاء محددين (عادة بكميات مستهدفة) بنسب فوائد يمكن دفعها في ضوء عائداتهم المتوقعة.

2. الإزام سياسة المصرف بالاندماج في أداء الكيانات التي يقضونها، عن طريق تعين المدراء في مجالات الإدارة، والمساهمة بالخبرة المالية والإدارية في مكاتب مصارف التنمية.

24
3. السماح لاحتمالية قدرة مصادر السياسة على تشجيع المصارف التجارية عادة فيما يخص الإقراض قصير الأجل لأغراض الناس والعمل، وكذلك تولي الإقراض طويل الأجل، ويمكنهم أداء ذلك عن طريق عرض ضمانات بالإضافة إلى تسهيلات إعادة التمويل بسبب معوقات مقابل القروض طويلة الأجل المقدمة من قبل المصارف التجارية لأغراض معينة. عن طريق تقليل أخطر الاتهام والسيرة للمصارف التجارية، تعيين هذه التسهيلات على ممارسة دور في الأسواق بالنسبة للتمويل طويل الأجل.

4. توزيد السياسة الناشئة في شكل من الدعم المالي مثل التمويل طويل الأجل من المصارف المركزية (المملوكة من "إشعار") أو القروض قصر الأجل أو مساهمات مالية من الحكومة والقرود من وكالات متعددة، أو المؤسسات أو كلية مصموحة من قبل الحكومة، والإجراءات مثل منح إعفاء ضريبي - من أجل تأمين استمرار هذه المؤسسات وكفاءة عملها. وهذا الأمر ضروري نظرًا لأنه - بتحديد الدور المتوقع أن تلعب المصارف الإراثية - من الصعب عليهم التنازل مع المصارف التجارية والوسطاء الماليين الأخر، من أجل تحقيق الأموال من السوق. إن تكلفة واستحاقات الدين قصير الأجل لهذه الحقول تصنف من تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه المؤسسات منذ البداية.

5. التأكد من تفعيل المصارف التجارية لعملية الإقراض رصد العملاء وتوسيعه نحو اعتقاد تكبيرات وممارسات إدارية.

التعاونيات

هناك قناة أخرى لمنح الائتمان كجزء من نظام التمويل الشامل، إذ هي المصارف التجارية المكونة من أفراد من المجتمع المستهدف والقائمة بمساعدة الدولة ودعمها. وللتعاونيات تاريخ طويل وقد كانت تناجمًا جدًا في جنوب أوروبا على سبيل منافسة في البلدان المتغيرة كما هو مذكور في خريطة الاتحاد الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية (إطار 8).

كانت المصارف التعاونية موجهة بشكل جزئي على أساس الرأي القائل بأن أنظمة المصارف التقليدية وإجرااتها قد تم تحديدها على أساس حاجات التمامل المدنية والصناعية والتجارية، مما يجعلها وكالات غير تنافسية أخذية في المناطق الفقيرة، وأساليبهم ليست ملائمة للعمل المصرفي، إلا أن هناك المتغير الاجتماعي التي تتضمن علاقة مصرفية مكتشة باستخدام الضمان الاجتماعي. وتعد هذه الشدة على تقييم قائم على التجربة، وهي غير مناسبة في بيئات تقوم فيها حالتين اقتصادى على النقاوة والتقديرات المتعلقة بإنتاج بدرجة كبيرة، مما يجعل المصارف التعاونية المكونة من أعضاء المجتمع المستهدف أبسط لمنح الائتمان للمزارعين الصغار والمستعبدين، ولكن الذين يملكون أصولًا إنتاجية قليلة أو لا يملكونها على الإطلاق. لذلك، تصبح المصارف التعاونية عنصرًا أساسيًا من نظام مالي شامل.

ومع ذلك، بينما تكون التعاونيات مؤسسات ديمقراطية متجددة بإدارة مشاركة ومراقبة المجموعة التي تتضمن أشخاصاً متسابعين، في الواقع، يسبب التنافس الطبقي المحلي وهايل الهوائي المحوري في خضوع إدارتهم لسيطرة مصالح جماعية قوية. حيث أن هكذا يمكن تكونها جزءًا من "المؤسسات" لمراقبة هياكل في القطاع المصرفي الرسمي، مما يؤدي إلى إخفاقات كبيرة في الربح. ويتغير بذلك بشكل جوهري على قراراتهم الخاصة بالإقراض، مما يؤدي إلى إجراء الائتمان بعيدًا عن المنطقة، وفي هذا، على سبيل المثال، تعرف المصارف التعاونية بأن لديها استثمارات بتمويل مربح ومشكوك فيه في أسواق الأسهم في المدن مما يؤدي إلى خسائر ضخمة.
عولاوة على ذلك، بما أن هذه المؤسسات تمثل آليات مناسبة للحكومات لتوجيه ميزانية وإعانات التنمية الخاصة بها، فقد أصبحت قنات تصدر التمويل التي تهدف إلى توجيه وتعزيز المحمية السياسية، وغالباً ما تؤدي إلى سيطرة السياسية في مجال إدارة المصادر التعاونية.

لا تضمن مثل هذه المشكلات الاستقلال عن التعاونيات والدور الذي يمكن أن يلعبه. وتبنى على الحكومات تشريع القوانين التي تهدف إلى تأمين الطابع المجاعي لإدارة المصادر التعاونية، ومنع تضخم المصالح من إفادة الادارات ومارساتها وكذلك يجب أن ينشؤ مؤسسات تنظيمية خاصة لمراقبة هذه المؤسسات لكي تتأكد من استخدام القسط للممول واستدامة تمولهم.

**موسسات التمويل المتناهي الصغر (MFIs)**

قد تكون المصرف الإفراج التقليدية والتعاونيات غير مناسبين كمصدر لتمويل الفقراء. ومن ثم، فإن هناك استراتيجية مؤيدة غالبًا تتمد الشمولية، أي أي الترويج للاقراض الأصغر عن طريق مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. وقد تم تدوين المؤسسات التعاونية الصغر بأن تكون تسرد خدمات المالية (اندام، اختارات، تابيع، حالات نقدية، تحويل نقدي، تأخير) إلى الفقراء والأشخاص ذوي الدخل المحدود. ويعتبر التمويل المتناهي الصغر على مفهوم:

- حتى في حال إنشاء سياسة مصرفية شاملة، فإن احتمال احتواء النظام المصرفي الرسمي (بما في ذلك التعاونيات) للاقراض ضئيف.
- هنا، يتم حريم الأفراد من الانتماء أو يتعقدوا على الانتماء من مصدرين غير رسمي بنسب فائدة تحدد لجودتهم إلى الحصول على الانتهاء في الحالات الناجمة فقط.
- قد يكون حصول الأفراد والأمسي على الاقراض الأصغر في النواحي الاجتماعية تأمين قروض صغيرة على الطلب من العملًا بتوارث بين 100 ألف ومل يون عملاً الذين يشكلون 84% من العملاء الفقراء الذين تمكنتهم. أما الباقية فقد تتضمن 3000 وضع MFIs من الأغلى الساحقة أقل من 2500 عملاً لكل منهم.

مقطع من: الأم المتحدة، 2006، ص. 13-15

وهكذا، يجب الترويج للممول المتناهي الصغر على أنه مكلف للتمويل الرسمي ويديل لموارد الانتماء العصرية رسمية في المناطق الرقية والحضرية. ومع ذلك، من الضروري محاسبة المشاكل التي واجهتها حركة التمويل المتناهي الصغر عبر البلدان النامية.

منذ التسعينات، حدث تزايد قوي في برامج الإفرص الأصغر، والتي طبعت بوجوب تنظيمات مؤسسية مختلفة تحت إدارة المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المنظمات الحكومية - بشكل متزايد - والمجموعات عادة مساعدة واستثمار المدادر المضخة والمجموعات الجوانب (تقرير 9). وقد نجح عدد من هذه التحاجب في الإحلال محاكز الأشياء غير الرسمية الاستغلالات، مواجهة الطلب على الانتماء لتمويل الاستهلاك والنفقات الطارئة وحتى - في بعض الحالات - الاستثمارات الصغيرة.
وبعد الإدرار المؤخر، من الواضح أنه - على الرغم من النجاح - يوجد عدد من المشاكل التي تواجه التمويل المتاح الصغير في البلدان النامية. بالإضافة إلى الاختلافات في النطاق الحقيقي للفقراء الريفين والمساهمة في الحد من الفقر، وبعض المشاكل الشائعة هي:

- نسب الفوائد العالية جداً، تجعل عملية إقرارات الاستثمارات الانتاجية مستحيلة تقريباً.
- عدد الفقراء على اليوغا - بطريقة مالية قابلة للتطبيق - إلى الفقراء.
- الاعتماد على المبيع، و
- عدم الاستدامة المالية.

جزء من سبب ارتفاع الفوائد هو ارتفاع تكلفة العمليات المرتبطة بمشاريع التمويل المتاح الصغير. وكما هو شائع (الأمم المتحدة 2006) أن تكلفة دفع إدارية وجمع الأقساط المدفوعة للفقراء الصغيرين - غالبًا على قطراً مثخنة - أعلى بكثير من قروض قليلة أكبر حجماً بالإضافة إلى أن الوصول إلى المصدر الأكبر قد يتطلب وقت أكبر وعدد أكبر من الوظائف مما يعني مصاريف أكبر. إن الحاجة إلى الموظفين لموت أو طلب ناجح عن الأمة، أو يتجه إلى وقت طرائغ واجبات ومستويات المقترض والمقرض وغالباً ما يتجه إلى السوق أو التنقل إلى المناطق القريبة. علماً على ذلك، فإن تقديم خدمات مصرفية للفقراء هو نشاط بالخطرة نظراً لمعدلات فشل أو فساد الأنشطة/الوحدات التي يحددها هؤلاء المقرضون.

إن ترويج التمويل المتاح الصغير – بالرغم من التكلفة العليا لهذه العمليات - مضمون لأن مؤسسات التمويل المتاحي MFIs الصغير تستطيع أن تكون الإشراف الدقيق والدعم للمقترضين الأمر الذي لا تستطيع المؤسسات المالية السائدة أن تتحمله. وعلى تكاليف تنمية صغيرة ثم خدمات شاقة للقروض بكاملها من أجل إدخال القروض الريفيين إلى الاقتصادات النقدية وتعميم بعض السلوك الإداري والمالي. إن القرض في هذا السوق هو الذي يساعد على نشر فكرة أن قرض الفقراء هو مجرد بداية ذلك. قائم على فشل ودفع استمرارية المخططات التقليدية للدولة أو الالتزام الريفي الممول من المانحين والعمالي من خلال المصارف.

غير أنه قد يكون من المثير جداً أن تعتقد بأنه يمكن توسيع دور مؤسسات التمويل المتاحي الصغير إلى مستوى تصبح فيه قادرة على إعطاء الائتمان لكل المشاريع القابلة للتطبيق على أساس التمويل المتاحي MFIs الصغير في مستوى تصبح فيه قادرة على إعطاء الائتمان لكل المشاريع القابلة للتطبيق على أساس التمويل المتاحي MFIs الصغير.

بالإضافة إلى ما ذكرته فيه الأمم المتحدة (2006): "على الرغم من أهمية ثورة الإفراج الأصغر، إلا أنها لا تتوفر الدعم الكافي من المنتجات الإنتاجية التي تحتاج إليها القروة. قرض الرماية المروحية للجميع ترتبط عليه شروط صارمة ودورات قرض صارمة ومبالغ غير مناسبة للأعمال الصغيرة ذات قيمة مربعة مستقرة أو تلك التي تسبب تدفق نقي متظم سرمدي أو قروض. إن عقد مروحة المنتج تمد من قانونية اللبس الذي يبقيه الأصول بدين دفعت نهائية من قروض أكثر (أو أصغر) نظام الأعمال. قد يستعمل العملاء الائتمان غير المناسب أو قد لا يستعملלים على ذلك أيضاً على التخفيض.

كاريما ساهيا (PKSF) (أعمال، 2003). (PKSF)
من الاكتشافات المستخدمة غير الاقتصادية، ولذا تختلف هذه الاكتشافات الكامنة في التمويل المتناهي الصغر لتحقيق منخفضة
اجتماعية. ينبغي على الدولة والمجتمع يُمنح أن يأخذوا عين الاعتبار دعمه بإعانات. إذا لم يتوفر الدعم أو الإعانات من
الدولة، أو ما بعد من أجل تخصيص التمويل المتناهي الصغر مصدراً لرأس المال للاستثمار الإنتاجي، سوف تثبت
صعوبة الخبراء التي يعترفون أنهم يساندون والذين أن يقاسوها بنجاح.

يجب النظر إلى التمويل المتناهي الصغر على أنه شكل من العمل المصرف الفردي على مستوى صغير - والذي يتطلب
إعطاء كبير قاعدة حتى في حال دفع نقود كبيرة نسبياً - بدلاً من إقامة أي أصل بالصفرة التجارية. عن طريق دعم
المتاحين، تسعى المؤسسات المصرفية التجارية التي ترى تمويل التمويل المتناهي الصغر على أنها ممارسة
المتاحة، تسعى إلى تلقى دور التمويل المتناهي الصغر كملء تكاليف وفصلة مشاريع حديثة. وقد روجت
فكرة أنه يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر - MFIs - في فترة الزمن - أن تنجز تجربة إلى أن تصبح شركات
مالية غير مصرية مختلفة أو تجعل كليات توصيل للنظام المالي الرسمي في شكل جديد "الهيئة المصرفية". وبالتالي، بدأ
الموردون التمويل المتناهي الصغر في تقدم بعض الخدمات حيث السوق وقد فتحت بعض الصناعات مشاريع تمويل الوارد
كاملة التحدي. ومن غير المجزل أنه غالباً ما يبدأ عدد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية - التي تفتقر إلى
مصدر مالي - إلى القروض المصرفية، وقد اقترب الكثيرون إلى مدى حدث قابلتهم للنمو. نظرًا، يجب النظر إلى مؤسسات
التمويل المتناهي الصغر والإقراض الأصغر على أنها مكمل - ولكن مكمل - للمؤسسات المالية الإقراضية وللأسئلة
بديلة للمؤسسات المالية الإقراضية.

ولكن تستطيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من MFIs أن تتعلق من المؤسسات الإقراضية وتبنئ بعض أنواع الممارسات
المهنية، على سبيل المثال، العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير محدودة بشكل كاف لا من أجل القيام ب🎤
المتاح، وتحتاج إلى التدريب سواء ذلك. وغالبا، تكون نظم الاستثمار غير كافية أيضاً، مما يمثل مشكلة بشكل متسولية
عدد كبير من مجموعة التمويل المتناهي الصغر. يجب توفير الدعم من أجل الحصول على أساس إطلاقية.

المشكلات التي تبني مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من ذلك - لا يوجد برمان أنه يمكن خدمة القروض بنجاح عن طريق
تجديدات تنظيمية وإدارية مالية - على الرغم من التكلفة الظرفية للعوامل الصغر الحجم. وكذلك، يوجد دليل على أن استخدام
المعلومات والتقنية الأولى يمكن أن يخفف تأثير العديد من العوامل وتفاوت تكلفة خدمة العملاء الفقراء (الأمم المتحدة،
2006). فضلاً عن ذلك، في حين أن العديد من مراعاة التمويل المتناهي الصغر يتم دعمهم أو تم دعمهم بشكل أو بآخر، ونسبة
عدد منهم يعمل مستقل عن الدعم ومستمداً ذاتياً.

ومع ذلك، في حين وجد استمرار الجهود من أجل تحسين نظام الإقراض الأصغر كملة ثانية، لا يوجد دليل على أن تقنية
الإنترنت الرسمية للتعامل مع التحديات السائدة في اقتصاد النمو المحتمل ذات معدل قدر متغير، ليست هدية
المالي أن يمنع قيام قطاع مالي عصري. بالإجراء، هذه الأساسي هو توعي انتشار القطاع المالي الإقراضي، من أجل تمكين
الدولة من استعمال الهيكل المالي كملة ثانية. ولذا، يمكن أيضاً، بدء العملاء في التنمية بشكل مترادف إلى تحول نموذجي يتضمن
الانتقال من التأكد على التمويل المتناهي الصغر إلى التمويل الشامل (الأمم المتحدة 2006).

التعلم من الخبرة التاريخية

لم تنشأ سياقات تأسيس تدفق الوفورات المالية إلى القطاعات الرئيسية من وجهة نظر إقليمية في البلدان النامية. وقد نشأت أو
صمتت الهياكل المالية في البلدان التي أصبحت صناعية مؤخرًا مثل إثيوبيا والمملكة المتحدة لل打交道 بالمصانع
الحدث. وقد كانت تмирها في الحالية في ظل العجز الداخلي فقط. لذلك، فإن تقنية التمويل الصغير قد تطورت بسرعة
التمويل كليف من المستوى الأولي لثورته الصناعية. وعندن المتغيرين العالميين أنه يجب دعم الشروط بالموارد
والتمويل لكي تجدر من الفترات الطويلة ذات التأثير المنخفضة والتي يبحث عنها أو هو في الأوضاع المحلية
العالمية وبصورة متكن مرة على الوفورات. ومن غير المفتاح، قد أنشأ المستهلكون حديثًا أسواقًا عالمية للبضائع
كبييرة وتخضع لهيئة الدولة تهدف إلى تحريك الوفورات واستعمال الوساطة للسيطرة على حجم الاستثمار وبيئة، على الرغم

جدول 3: يخص بعض خيارات السياسة المالية المهمة التي يمكن استعمالها من أجل تنفيذ عملية نحو أوعس انتشار وأكثر

إنصافاً.
بناءً على الأدوار التي يلعبها مصرف الاعتماد في فرنسا "المصرف الشامل" في ألمانيا، أظهر جرستنكرود (1962:13) أن إنشاء "أنظمة مالية لإنشاء آلاف الأمال من السكك الحديدية وحفر المنشآت وتشييد المصانع وحفر الطرق وبناء المراقبين وأحداث المدن" كان تحولًا بدير كبير. كانت الشركات المالية القادمة على الثروات القديمة مربحة بطيئًا وحدثت نفسها في تعويض فرض الحكومة وعملية صرف العملات الأجنبية. وكانت الشركات المالية الجديدة مقدرة لبناء السكك الحديدية والتصنيع بالبلد" وقد - في هذا السياق - سيطرت على سلوك الثروات القديمة أيضاً.

جدول 3

بعض الخيارات المالية البارزة لتعزيز القدرة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المطلبات (الشروط)</th>
<th>الهدف</th>
<th>السياسة</th>
</tr>
</thead>
</table>
| أ. إمكانية الدعم عن طريق الإعانات | تأمين مراعاة الترتيب للهيئة المصرفية كجزء من استراتيجيات التمويل الشامل. | تحدد خطة توجيهية لمنح الالتزام المكثف للحصول على الدائنة من المناطق الأقل تطوراً إلى المناطق الأكثر تطوراً في البلد.
| ب. تأمين الدعم المالي من قبل الدولة | تؤكيد على أن الالتزام الذي يوفره هذا الترتيب للهيئة المصرفية لا يتم تحويله إلى المناطق المحروسة. | "مخطط تخصيص الالتزام" لmacen خدمة للالتزام.
| | تحمي تعرف الإعانات من المقررين. | فوق مستوى معين لأي طرف قرضي.
| | متطلبات تأمين الإعانات من الشركات المتزامنة التي سيطر عليها سلطات فردية | وضع حدود للالتزام.
| | متطلبات تأمين الإعانات من الشركات المتزامنة التي سيطر عليها سلطات فردية | منح الالتزام المصرفية إلى قطاعات متخصصة مثل الزراعة والصناعات الخفيفة.
| | متطلبات تأمين الالتزام من المقررين. | تحصص الإقراض.
| | متطلبات تأمين الإعانات من الشركات المتزامنة التي سيطر عليها سلطات فردية. | تعيين توجهات لجميع أصحاب المصالح في مجالات إدارة المصرف.
| | متطلبات تأمين الإعانات من الشركات المتزامنة التي سيطر عليها سلطات فردية. | توفير معلومات لجميع أصحاب المصالح في مجالات إدارة المصرف.

أ. إنشاء مقابيس بديلة للإدانة.
ب. إمكانية الدعم عن طريق الإعانات.
ت. توفير الدعم المالي من قبل الدولة.
**تكميل جدول 3**

**بعض الخيارات المالية البارزة لتعزيز العدالة**

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأخطار</th>
<th>الهدف</th>
<th>السياسة</th>
</tr>
</thead>
</table>
| تنفيذ إجراءات تنتمي إلى الشفافية والhapus حكم مشتركة. | تخصيص الائتمان على أساس الفساد والمحاسبة. | مساعيات مالية لتلعب دور إدارة القدسي:
| | | أ. تحديد أرباب الأعمال المتميزة للمشاريع المقبولة مصرفياً. |
| | | ب. مساعدتهم خلال مراحل إعداد المشروع وتقريب الائتمان.
| | | ت. تعزيز تنفيذ ناجح وفي الوقت المناسب، وت.
| | | ث. استخدام النفوذ عند توفير الائتمان لتمايل الأداء الوظيفي.
| تنفيذ إجراءات تنتمي إلى الشفافية والhapus حكم مشتركة. | التغلب على معوقات المصارف "المالية" الاجتماعية. |
| | | ب. زيادة تناغم أهداف المنظمين والمصارف لمقاومة التنظيم.
| | | أ. تأمين وضوح الأهداف.
| | | ب. منع سوء استخدام متطلبات مصرف السياسة لتحرير الأداء الضعيف.
| | | ت. مرافقة وتثمين الاستخدام المناسب لدعم الحكومة والإعانات.
<p>| | | إنشاء &quot;Politikية المصارف&quot; كممثل للمصارف الإقليمية العامة. |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى</th>
<th>الهدف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>A. الوصول إلى</td>
<td>A. تكاليف العمليات</td>
</tr>
<tr>
<td>B. الفقراء بالفعل</td>
<td>B. تأمين التحرك الاجتماعي</td>
</tr>
<tr>
<td>C. تطوير حركة</td>
<td>C. تطوير قناة للوصول إلى توزيع</td>
</tr>
<tr>
<td>D. الخدمات المطلوبة</td>
<td>D. للمؤسسات التجارية</td>
</tr>
<tr>
<td>E. مكافحة الائتمان</td>
<td>E. تأمين الإدارة المتاحة الصغر.</td>
</tr>
<tr>
<td>F. استدامة قرارات</td>
<td>F. التوظيف متاحي الصغر.</td>
</tr>
<tr>
<td>G. تقييم المعلومات</td>
<td>G. توزيع المعلومات.</td>
</tr>
<tr>
<td>H. تقييم تكاليف العمليات.</td>
<td>H. تقييم تكاليف العمليات.</td>
</tr>
<tr>
<td>I. وضع مؤسسات</td>
<td>I. التمثيل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
<tr>
<td>J. التمويل الصغير</td>
<td>J. التمويل الصغير.</td>
</tr>
<tr>
<td>K. نظام الائتمان</td>
<td>K. نظام الائتمان.</td>
</tr>
<tr>
<td>L. الترميم الشخصي</td>
<td>L. الترميم الشخصي.</td>
</tr>
<tr>
<td>M. التمويل المتواجد في MFIs</td>
<td>M. التمويل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
<tr>
<td>N. التمويل المتواجد في MFIs</td>
<td>N. التمويل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
<tr>
<td>O. التمويل المتواجد في MFIs</td>
<td>O. التمويل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
<tr>
<td>P. التمويل المتواجد في MFIs</td>
<td>P. التمويل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
<tr>
<td>Q. التمويل المتواجد في MFIs</td>
<td>Q. التمويل المتواجد في MFIs.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

هذه بعض الخيارات المالية البارزة لتعزيز الدالة السياسية.

**المعالجة**

- تحويل العلاج إلى 
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في
- تفاعلات المصرفية في

إن المهمة التي أدتها هذه المؤسسات جديرة بالذكر. عوضت المصارف - طبقاً لرأي جرشنكرن - عن نقص عدد من العناصر الأساسية للتصنيع: "في ألمانيا، تم التمثيل عن عدم كفاءة أرباب الأعمال الفردية عن طريق تقسيم وظائف الأعمال: شكلت مصارف الاستثمار الألمانية - ابتكارية - بما قد تكفله من حيث تأثيرها على الاقتصاد بمثابة للمحرك البخاري - ووظائفها الإجمالية عوضًا عن عدم الكفاءة التي ولدت التورات المولدة سابقاً والخطة إرادياً تحت تصرف أرباب الأعمال، لكنها كانت أيضًا بمثابة عن نقاط ضعف أرباب الأعمال. فمن خلال نقاط مرآتين المركزية ذات الأفضلية، شاركت المصارف بفعالية في صياغة القرارات الأساسية - وأحيانًا غير الأساسية - للمؤسسات التجارية الفردية، فيهم الذين حددوا دوماً طرق نمو الشركة، ووضعوا الخطط البعيدة النظر وفرضوا الاختيارات التقنية والمنصوبية الأساسية ورتبوا الدمج وزيادة رأس المال."

(جرشنكرن 1968: 137).
من وجهة نظر إànمائية، تعني هذه التجربة أن هذه المؤسسات المالية لا يجب عليها فقط منح الإمكان الموجه بسبب فوات محددة
مسبقاً، بل يجب أن تلعب دوراً فعالاً في أخذ القرارات التي تخص الكيانات التي تمويلها. ومن أجل القيام بذلك، عليها أن تجد
أفضل المواهب - الخبرة التكنولوجية، والكفاءة الإدارية والقدرات التشريعية - من أجل تسهيل تحويل الوفورات الموجهة إلى
المزارع والشركات والآثار إلى استثمار في أصول متاحة ومقدمة اجتماعياً.

عند قيامها بهذا الدور، يقوم الوسطاء الماليون بتحسين المستوى من كونها مجرد مجموعة من المدخرين - كما تعتبر تقليدياً -
إلى مجموعة من المعرفة والخبرة، مما يسمح بالغلب على قصور التنسيق الذي تؤثر على صانعي القرار المنافرين في أنظمة
الأسواق.

6- الاستقلال الذاتي والتنظيم

منع حدوث الهشاشة المالية

بالإضافة إلى جانب السعي إلى تحقيق أهداف النمو والعملية، يجب توجيه السياسات المالية نحو تأمين استقرار النظام المالي
واستدامة. لا يؤثر قصور الأسواق المالية على المؤسسة المالية فحسب، بل على قطاعات اقتصادية أخرى. في بعض
الحالات، قد يكون ذلك تأثيرات تنافسية. وهكذا، عندما تؤدي المشاكل الهيكلية المصرفية إلى أزمات مالية، فهي تمتص
السوق، وتفضح إلى بيع الأصول. بقرار من مجلس إدارة البنك، تؤثر على الوظيفة ومستوى المعاملة. ولكن
منع مثل هذه التأثيرات، تلجأ الحكومات عادة إلى إقراض المؤسسات من الموارد المالية بتكلفة مرتفعة، التي يكون لها مواقف
للنمو والعملية أيضاً.

لا يمكن القضاء على القصور مطلقاً، ولكن قد يساعد التنظيم على التخفيف من تكرار الأزمة. ويظل التنظيم الأفضل هو
الإطار المعتمد في الولايات المتحدة، استجابة لمواجهة القصور المصرفي خلال الفترة بين عامي 1920-32. كان ملاذا القانون
المصرفي سنة 1933 (قانون جلاد- ستيجال)، الذي قرض إطراء تنظيمي قوي، وتطور إلى أن أصبح لديه خمسة أبعاد:

- أولاً، أوجد الهيئة الفدرالية لتأمين الإيداع (FDIC) – من أجل التأمين الفدرالي للودائع. من وجهة نظر المودع

- صغير، أصبحت كل المصارف ملتزمة وأمنة تماماً بغض النظر عن ميزانيتهم العقوقية.

- ثانياً، وضع حدود لدفعات الفوائد على الودائع. كانت الفائدة ممنوعة للودائع العامية والأسف المفقمة إلى الودائع

الخاضعة والرمزية. بهذه الضوابط، لا تستطيع الوسائط المالية الرئيسية جذب المودعين بسبب فائدة أعلى، لذا لم
يوجد أمر مباشر للاستثمار في الأصول التي تقدم عائدات مرتفعة والتي هي أيضاً خطرة ومعرضة إلى التخلف عن
استحقاق الدين.

- ثالثاً، سوياً مع قانون ماككافان- بيربير سنة 1927، اعتراض جلاد- ستيجال لحواجز الدخول التي حددت المناشقة

"المعرفة" الناتجة عن النظام السابق للحرية المصرفية. وقد عزز سيادة الدولة الفردية لحصر العمليات المصرفية
بين الدول وتحديد الشركات التي تمتلك المصارف وأدوات الالتزام الأخرى.

- رابعاً، قد عمليات المصارف وضع قيداً على الاستثمارات التي يستطيع المصرف القيام بها المحصرة بالأخص

في منح القروض وشراء الأسهم الشركات. وقد وجدت محترورات في ما يتعلق بأنواع الأنشطة التي يمكن للمصارف أو عملائها أداءها، مع حظر الاكتتاب في الشركات المالية والعامل كمكتب أو وكالة تأمين، والأنشطة

32
التجارية. وكذلك تضمنت القواعد حد بقية 10 في المائة على الإثبات الغير مدعوم لمقرض وحيد لإقراض القطاع الخاص مثل تفاصيل العلاقة بين تفاهم PT وتفاهم PT, وهدف ذلك بوضوح هو الدليل على أن المخاطر البنائية المرتبطة
بتأمين الوالدة لم تؤدي إلى استثمارات خطيرة ومنع ممارسات الخسائر المالية في مكان آخر في القطاع المالي مع
العدالة المصرفية.

أخيرًا، وضع منهجًا لتنظيم القدرة على الإبقاء جميع الديون، يتضمن فحص دوري للسجلات المالية المصرية وتوحيدات غير رسمية تتطلب نسبة رأس مال المساهم في إجمالي الأصول.

وقد خدم هذا النموذج الولايات المتحدة جيدًا لفترة قصيرة أطلق على التطورات الاقتصادية في السيونيات وما بعدها فترة من "التنجذ المالي" المشغول مثالي مراعاته، ولكن يظل مناسبًا لفترة البلين النامية. ويعتبر على الحكومات أن تسعى دائمًا حتّى تظل أقرب ما يمكن إلى هذا النموذج.

في إطار ما تُنشر به الظروف من تحول، يجب وضع شروط خاصة لمعالجة الأخطار المتضمنة. ويجب أن تتضمن هذه الشرط.

- قيود على إقراض المصارف للشركات أو الاستثمارات في السنوات التي تعم أصحاباعتيء المصرف.
- قيود على حجم الإقراض للقطاعات الحكومية والإنشاء المناسب لهذا مساحة الأوراق المالية والقروض.
- مراجعة وحدة من الفرق الكبير بين معدلات الإيداع وعلامات الأوراق والاستثمارات، التي تقدم دليلاً على المنافسة المحدودة أو الاستثمارات الخطرة إلى حد بعيد.

تستطيع هذه القواعد أن تعالج الميل إلى تحمل أخطار غير ضرورية بحتًا عن عائدات مرتفعة، وأنها تؤدي إلى تخفيف منشأة في القطاعات أيها المضارع، ولكن يمكن أن تكون الفرض التي تعتي لهذين القطاعين نفسًا لفترة مرتفعة جدًا لأن العائدات فيهما متحركة جدًا وقد تصل إلى مستوى عالي إلى أبعد الحدود. بما أن المصارف تقبل العقار أو السندات كضمانة إضافيّة، يمكن أن يتم الاستعراضات الضاربة في الأسهم أو العقار، يشسر هذا النوع من النشاط بسبب الاعتقاد بأنها إذا ما وجدت الخسائر يمكن أن تتحول إلى العقار من خلال التخلص عن إبقاء الدين، والمقترضون لا يعترفون من دعم الحكومة في الأزمة. ويمكن أن يغطي ذلك سياسة اعتراضًا الذي يستطيع مع الوقت أن يؤدي إلى إنهاء المشاريع الوهمية.

ووفق المصرف.

تتطلب هذه الأنواع من النزاعات إلى الضبط أيضًا لأنها تتطلب على الاستثمار الحقيقي. بما أن الحد الأقصى للعائدات من الاستثمار الإنتاجي في الزراعة والصناعة حديثاً، هناك قد بدأ المقرضون أن يدفعون لتمويل مثل هذا الاستثمار. هكذا، بالرغم من قيود على العائدات الاجتماعية على الاستثمار الزراعي والصناعي أعلى من تلك التي على الأسهم والقروض، وبالرغم من أن المساهمة التي يمكن أن يحققها هذا الاستثمار لننمو والحد من الفرق، فقد لا توفر الفرصة بالمعنى المطلوب.

تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه

بالإضافة إلى هذه المفاهيم، يتعين على الحكومة تنفيذ قوانين صارمة بشأن معايير المحاسبة، وقواعد الإفصاح وهيكل الحكم. كما يجب على إنشاء مصالح مسؤولية عن تنظيم تلك المنتجات، وتشكل مجموعة من الفرص في محصلة تفاصيل الشروط، وتعزيز التوجهات لتفعيل تضارب المصالح، وتعليم الشركات بقواعد مالمة رأس المال. وتجذر الإشارة إلى أن هناك نمط تنظيم هذه المصالح يzenia هيكلًا من الهيكل. يعنى أن يكون الأسواق المالية المحررة والأكثر افتراضًا بأنها قواعد مالمة رأس المال والتنظيم المتعدد قادرة على معالجة هذه المشاكل. ولكن، تتفتح شواهد الإفصاح المالي المتزايد والمتكرر غير ذلك – كما أثبت الدليل المتناقح تضارب

يجبر الأشخاص

1. يجب الاستعداد للفقدان...
2. إذا كانت أكثر إفصاح المالي المتناقح...
3. والافتراضات.
المصالح - إن الاختيال في المحاسبة والتلاعب بالسوق موجود حتى في الأسواق المتطورة جدًا، والتي تتم بالشفافية ظاهريًا، وفي السوق الأمريكي المنظم جيدًا.

إن الأنظمة المالية الخاصة بالسوق هشة ومعرضة إلى الفشل، ولا يستطيع التنظيم إصلاحها بشكل كامل. وتميز مناهج التنظيم والمراقبة الاجتماعية بأن التنظيم مشغول في البنية نفسها التي تساعد على تعزيز التنمية. ولكن حتى ذلك، منذ أن عينت الحكومة وكلاء مستقلين عن الإشراف والمراقبة والتفتيش، يظل السؤال الدائم مطروحًا، وهو من سياق المراقبة. فهذا يسيء وكلاء معينين استعمال مركزهم، ويتركون في المحسوبية أو الفساد، وقد يفشل تنظيم الحكومة. لكن طرق التعامل مع هذه المشكلة ليست فقط في السوق مع كل نواصفه، إنما في تطوير آليات مؤسسة لرقابية الوكالات في القطاع العام. ويجب أن تكون العناصر المركزية لهذه الآليات هي الحكم والمسؤولية المشتركة لهيئات مؤسسة ديمقراطية.

7- عن تحرير الأنظمة المالية

إن استنتاجات السياسة الناتجة عن المناقشة السابقة ليست فقط مناسبة من وجهة النظر القائلة بالمبادئ بتشكيل السياسات المالية، بل يجب أن تساعد على تصحيح أو تأخير السياسات التي تعمل ضد أهداف النمو والعدالة والاستقرار المالي.

في السنوات الأخيرة، قد واجهت عمليات التحرر المالي في البلدان النامية العديد من صور الأنظمة المالية المختلفة من وجهة نظر التنمية. وقد تم إثبات أهلية تلك العمليات على أساس أن السياسات المالية المتغيرة التي اعتمدتها البلدان النامية في الماضي لتسريع النمو، وتحسن التوزيع وتجنب الهشاشة، أدت إلى "الفعص المالي"، معبدًا معادلات فائدة مخفضة وسلبية وتشوهات حول التدفقات المالية بعيداً عن المشاريع الأخرى ذات العائدات المرتفعة (ماك كينون 1973؛ شار 1973).

يوجد عدد من الطرق التي ينظر إلى السياسات التشريحيّة من خلالها على أنها قد أثرت عكسياً على النمو (فراي 1997). تبدأ بنسب الفائدة المخفضة الناتجة عن التنظيم التي ينظر إليها على أنها أثرت عمليًا على مستوى المدخولات - وبالتالي، الاستثمارات - عن طريق تشجيع الاستهلاك الجارب. ثانياً، ينظر إلى معدلات الفائدة المخفضة التي يقدمها الوسطاء المالية على أنها تشير إلى الاستثمارات المتغيرة من قبل مستثمرين أجانب، وقد اشتبك في نظام الاستثمارات الأخرى للوسطاء الأوروبيين لتحديد أفضل المشاريع ومراعاة عمل المقرضين، ينظر إلى هذه العملية على أنها تقلل من كفاءة توزيع الاستثمارات. ثالثًا، بما أن معدلات الفائدة المخفضة يمكن أن تؤثر على العائدات التي تتطلع إلى التمويل لأن تكون أضعفًا، تعني دفاعات التسهيلات في إمكانية تمويل بعض أو عده شؤون قليلة الجودة على حساب المشاريع الأخرى. إضافة إلى ذلك، في المتوسط، تمكّن المتفق أو الأراض مثال أكثر كفاءة بسبب الفائدة المخفضة لرأس المال مع تأثيرات عكسية على الوظيفة. أي أنه يمكن أن تؤدي معدلات الفائدة المخفضة إلى خيارات أخرى للعائدات. وأخيراً، بما أن العائدات التي تذهب إلى الفروقات المخفضة، وثابتة أعلاه، فإن أعمالهم الإقراضية لا تقولها العائدات المحتملة للمشاريع المتميزة، ولكنها تتأثر بعوامل داخلية كالضغط السياسي، أو حجم الفرض أو الفوائد الخاصة للمصرفيين.

إن تأثيرات هذه العناصر المعاصرة للنمو - تمت مناقشتها - تزيد سوءًا، حيث أن السياسات المالية "القاسية" تحدّي مدى التمكين المالي والعاطفية. ويعتبر ذلك معادلًا للتحفيز على أساس الرأي القائل بأن هناك علاقة إيجابية قوية بين تعميق رأس المال/اللمساطة والنمو (ليفين 1997).
إن النتيجة الطبيعية المنطقية لحجة القمع المالي هي أن معدلات الأداء يجب أن تكون محددة، فقد خرّبت الأسواق المالية وسمحت الأسواق بتحديد تخطيط الأداء. كما أشار إلى أنه من قبل عدد من الاقتصاديين ستيجليز ووليس 1981; أريستين 1994، أن القوانين التراوشيحة المستحيلة هذه الجرح الأوفر في وضعية السوق الذي يتعرفه. ونلاحظ خصائصها، فإنها تمثل إدراكًا جماعيًا أن التحول ببساطة إلى أسواق مالية "منافسة"، والتي تهدف إلى تطبيق المعايير المالية التنافسية لجذب المخصصات وأقل الأسعار. إلا أن الأسواق المنطقية لا تعني دائمًا النتائج المرجوة، وذلك لأن ما يجري مع التوزيعات التي تقبل الودائع منها استعداداً للتقديم الأداء، وقد يختص هذا على أساس آخر عندما يوجد عدد كبير من المصارف في البلاد (إطار 10).

في الواقع، يعطي التحول نتائج لا تتعلق بها. منذ أوائل 1985، شرح د. ج. ر. باي (1985) بالتأثير على نظام المعاملات التي تحدث في آسيا والشرق الأوسط في السبعينيات من تأثيرات قادة المعاملات إلى الأسواق المالية والأسواق المحلية المتجرة. ومن شأنها أن تتحلل الأسواق الأخرى التي تستخدم الحكومة في تحليل عام لذات العمليات، وقوائم أساسيات الأسواق المالية المحترفة بالأسواق أساسية لإعداد وتوجيه الأنشطة، أو تطبيقات حكومة كبيرة أو تأهيل المؤسسات الخاصة (المؤسسات المالية والمصادر، والجمعيات، والمؤسسات الائتمانية المصرفية، ومراكز تدريبية.

بداً من تسجيل المنافسة أكثر، كان هناك تشدد على طرق عملية دمج الوسطاء الماليين أو جمعية الوسطاء الماليين والشركات غير المالية. وقد خُصص الوسطاء الماليين الذين كانوا جزءًا من هذه الأكمل النموذجي للمصرفية تحلل الشركات التابعة للعديد التي كانت بالاعتماد وسيلة فعالة للتنافس أكثر مما كان قد يحدث تحت سياسات الأداء الموجه TP6PT.

علاوة على ذلك، لم يؤثر التحول المالي إلى سياحة الأصول المالية بأنجل استحقاق طويلاً، مع وقوع وقوع نمطًا طويلًا المدة تقل عن ستة أشهر. إن خبرة المعالجات المالي والأسواق الحالية أظهرت أن عدم التنظيم لم يؤدي إلى معدلات فائدة ثابتة، وأن ندب المحاولة ذلك على العموم قد تبقى مرتفعة جدًا وأعلى بكثير من "التقييمات المتوفرة لنتائج الشركات المالية نمطية الفائدة الحقيقية الأفضل اجتماعياً".

أخيراً، بالنسبة من الأهداف القصيرة في أسواق الأسهم، كان هناك تحويل قليل لرؤوس أموال جديدة أو رأسمال لمساهمات جديدة. في الواقع، أظهر المستثمرون الصغار إلى الانسحاب من الأسواق بسبب أداء الأرباح والارتباك، واصطدمت المجالات السابقة للأسواق المالية من أجل التدخل الحكومي إلى النهاية. بينما لم يظهر التحول المالي أتى وسائل جديد من الوفيرات المالية، ولم يرتفع مجموع الوفيرات المحلية في عدة حالات وكان توزيع الوفيرات المالية المتناهية نتيجة تدفقات رأس المال الإجمالي إلى الداخل.

بالمقابل، فإن المصارف التجارية الكبرى عام 1969 تحفز جزئياً الحاجة إلى تدفقات مستمرات الأسعار في الشركات المرتبطة بالمصارف أو ب مدريدها.

في النهاية، كان تأثي الزيادة التجارية الكبرى عام 1969 تحفز جزئياً الحاجة إلى تدفقات مستمرات الأسعار في الشركات المرتبطة بالمصارف أو ب مدريدها.
تعمل هذه العمليات ضد اعتماد سياسات مالية مناسبة للتنمية وحتى أنها تعرى الهياكل المالية الملممة من وجهة النظر الإقتصادية، كما تمت مناقشته سابقاً. هناك ثلاثة أثار عريضة للتحرير المالي:

- تفتتح البلد، إن شاء الله، خلال أشكال جديدة وأحجام أكبر من التدفق المالي الدولي، بهدف جذب جزء من التدفق المرتفع لرأس المال إلى ما يسمى "الأسواق الناشئة" منذ أواخر السبعينيات.

- تسهيل هذه التدفقات إلى الداخل، مما يحرر بدرجات متفاوتة - الشروط التي تحكم تدفقات الالعاب الأجنبية إلى الخارج في شكل دفعات دخل الحساب الجاري الاستثماري وتحويلات حسابات رؤوس الأموال للعمليات المسموح بها.

- لتجنب هذه التدفقات، فقد حول هيكل القطاع المالي المحلي وطبيعته وعمليات الشركات المالية المحلية إلى شكل يجعل النظام المالي يشبه ذلك الذي اعتمد خلال العقود الثلاثة الأخيرة بمستويات أعلى للتنمية في بلدان مثل الولايات المتحدة والملكية المتحدة.

من المقبول الآن إلى حد بعيد أن أول ثمانية من سنين يضمن رفع الحماسة على دخول رأس المال وخروجه على التوالي، مما يشير إلى زيادة الهشاشة المالية في البلدان النامية، وجعلها معرضة إلى أزمات مالية وتفاوتة بشكل دوري. وقد خلصت تحليل الظروف الفردية للأزمات إلى الاستنتاج بأن طبيعة هذه الأزمات وتوقيتها لديها الكثير لتتفعل من أجل التحول إلى نظام مالي ليبرالي أكثر افتتاحاً. وأكثر من ذلك، نادرًا ما تؤدي الأزمات إلى رفع أو تحليلات داخلية لرأس المال واعتماد أغلق عليها.

أو إن استراتيجيات الضبط تؤكد أكثر على تأثير من التحول المالي، الذي يؤدي إلى تاريخ من الفشل المالي المتكرر.

ولكن ما تستغرق انتباهًا خاصًا هي الآثارات الهيكليّة (المنشأة في إطار 11) للتحرر على قدرة البلدان على استعمال النظام المالي كأداة في الاستراتيجية الإقتصادية الوطنية. كما هو متوقع من المناقشات أعلاه، إن الخبرة التجريبية مع التحرر المالي أداة

- تخفيف نسب الإيداع الإقتصادي أو تقليص منح الائتمان;

- "تحويل" الائتمان إلى قطعات حساسة مثل سوق الأوراق المالية والعقاريات وكذلك تمويل المستهلك;

- تأكيد أكبر على "الاستثمارات" في السندات مثل السندات العالمة أو شهادات الإيداع التي تصدرها الشركات;

- تفضل العمولات والرسوم التي تعتمد على الإيداعات بدلاً من عائدات فروق نسبة الفائدة;

- عدم استعداد المصادر لقبولها كأداة أساسية للاستثمار في النظم، مع أفضلية سوقية لاستخدام أدوات متجددة من أجل تحويل خطر الائتمان إلى المؤسسات المستمرين الأقل تجهيزًا لتقوم هذه الأخطار.; و

- درجة أكبر من الاستثناءات مع تركيز متنا على الائتمان والاستثمار في قطاعات مميزة قليلاً وتشملها إلى عملا أكبر.
النتائج الهيكلية للتحرك المالي

يوجد عدد أوجه ونتائج التحرك المالي كما هو مطبق عملياً، أو لا، فنى أو أزمة الضوابط عن نسب الفائدة أو معدلات المكافآت التي يتحدث عنها أو كتبها وكيلو الماليون. ويشمل ذلك على الهدف من الشركات المالية المشابهة لهيئة المبادرات من ناحية، ومن ناحية أخرى، إجراء المقابلين المحتملين. إن المناقشة في هذه المجالات لا تتخلف أشكالاً غير سعرية، ولكنها تؤدي إلى تحفظ الموارد ويعبر الشركات عن الاعتماد على الحجم لتربع. يؤدي هذا إلى نوع النشاط بعداً عن مناطق استبيات اجتماعياً ولكنها أقل قابلية للربح على الصعيد الخاص.

الوجه الثاني للتحرك المالي هو أن يغلق أو يخفف من الضوابط على دخول شركات مالية جديدة، خاصة ب phố لواء مالانيتها المحددة قبلًا في ما يتعلق بلائحة رأس المال. ينطبق هذا النوع من التحرك بلغ على الشركات المالية المحلية والاجنبية، والتغطيات على حقوق الملكية التي يمكن أن تسمك بها المستثمرون الأجانب في الشركات المالية المحلية ترفع تدريجياً أو تلقي. إن وجود شروط أمم للدخول لا يزيد من المنافسة فوراً بالنسبة التقليدية، بما أن التحرك يمكن أيضاً للشركات المحليين والأجانب والواعد للحصول على شركات مالية أو تغرس إلى الإجازات التي تحل تنظيمياً للاستثمرين القانونيين والقواعد التقاعدية والحقوق والامتيازات الاستثنائية في أسواق الأسهم والديان. وطبق تلك عملية تماسك تخلق رابطة أو تعيد إحياءها بين اللاعبين المؤديين فيما اكت niệm القلة الكبيرة والوسطى الماليين مع اكتشافات مادية لها.

ثالثاً، يشمل التحرك تخفيف المراقبة على الاستثمارات التي يتناولها وكيلو ماليون. وقد يسهم وكيلو الماليين بالامر في مجالات لم يسمح له الاستثمار فيها سابقاً. وتسعى أكثر النظم المالية للتوظيف إلى إقامة الأقسام المختلفة للقطاع المالي من مفصلة مثل العمل المالي، وصياغة الاستثمارات، والرشاد المتمثلاً. دون يمكن لوكيلو في زمن معين أن يستنيروا في أخوة قوة من تضارب الشركات الذي يفوق على الممارسات المالية عكسي. يوفر التحرك المالي الجدير التنظيمية التي تقلد بين هذه القطاعات التي تؤدي، في النهاية إلى إبراز ما يسمى "الممارسة الشاملة" أو "المؤسسات المالية". تنظم هذه العادة الماليان في الأسئلة المالية تدريجياً بعد نشاطات مالية تتعلق بالتوظيف بين الأسواق المالية المختلفة تميل إلى الاتفاق مع تطور وهو أسوأ أخرى بدرجة أكبر من ذلك الذي تعلوه قراءة، إلى جانب زيادة إمداد القليل، يؤثر ذلك على عمليات الإقراض والأسواق في النظام المحلي بطرق غير متواضعة للأنظمة الوطنية الشاملة.

رابعاً، يشمل التحرك تخفيف المراقبة التي تحكم أنواع المنتجات المالية التي يمكن أن يصدرها النظام ويكتسبها. تستخدم الوحدات المالية للوكلاء بالمشاركة في الأسواق المالية، وذلك بدرجات متنايرة حيث أن هذه الأدوات هي لائحة وأنبوب الاستهلاك أو تغيرات بناء الفائدة أو الأداء بالأسلاك. قد تكون هذه الأدوات المبادرة من قبل من يتعون على أسواق الاستثمارات المتحدة أو من قبل شراء يوقعون الحصول على عزم من الإيداء مقابل تحميل قسم من الأجراء. هذا فقط يزيد من خطورة الأعراف المذكورة سابقاً.

خامساً، يشمل التحرك في عدة سياسات إصدار الدولة للتوصيات المالي مع تحويل "المصارف التطبيقية" إلى مصارف تجارية. وخصخصة نظام المصارف الذي يملك القطاع العام على أساس أن وجودها لا يؤدي إلى هيئة مؤشرات السوق في تخصص رأس المال.

سادساً، يشمل التحرك المالي من شروط شركات الشركات والمصادر المدعوماً في سوق الأوراق المالية عبر إسلام أو إعادة شروط التسجيل على طريق تأمين الشركة في تسعير إصدارات جديدة، من خلال إعطاء حصة أكبر للأسواق المالية، وعند طرق تخفيف الشروط المتعلقة بالاستدامة مقابل حصول واستثمار الأسهم المقيدة في السوق.

أخيراً، بدلاً من اللجوء إلى التنظيم من طرف التدخل المباشر، يشمل التحرك الحقول إلى نظام يقيد بالتنافس رأس المال، وقواعدها المتجاوزة والأعمال المتعلقة بها، مع دور المصرف المركزي كمصرف ومراقب.

بما أن قوى السوق تلعب دور الوسيط في تحقيق هذه النتائج، فإن سياسات التحرك المالي المعمودية إيجاباً على أساس أن التكاثر المالي الناتج من هذا التحرك هو أمر شاكر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الاستثمار المالي (الإطار 12).
إطار 12
التحرر المالي والاستثناء المالي

إن خبرة التحرر المالي كانت أقل تطوراً، وليس لمنفذ على البحر مثل نيبال بضرب مثل ما يزرع في الأمر الدليل (د. راه ي. كومالا، وأخرون 2003) إلى ارتفاع
innessa.co.وتقدم مكان الأضرار، في تحرر الاقتصاد من قبل القطاع المعرفي خلال التسعينيات من 22 مليار ريال سنة 1990
وأثارت أيضاً الودائع في مؤسسات مالية غير مصرفية 0.5 في المئة من إجمالي النتاج المحلي عام 1995 إلى 4.6 Brasil 2001. إن الارتفاع الناجم في التوسع المالي يعكس في أن نسبة الأصول المالية للإجمالي
الناتج المحلي التي ترتفع من 29.3 في المئة عام 1985 إلى 32.5 في المئة عام 1990 وارتفاع هائل إلى 84.3 في المئة عام 2001. إن التوسع المالي والتوسع المالي المتزايد رفع بشكل واضح الالتزام الذي يؤمنه النظام المالي
بشكل جوهري. أتفرعت الالتزام الذي تمنحه المصارف التجارية إلى القطاع الخاص من 8.7 في المئة من الإجمالي

لم يصحح هذه العملية توفير الاعتماد للقطاعات الفردية، والاعتماد على القطاعات الصغرى، من الاعتماد المقصود.
 كما ذكر ماكدونايلد (1999)، كان نتيجة فرنس - داباس فيما يخص الأمر اللائنين ريني في القضية الأفريقية عندما قال أن
"المطلوب هو إطار مؤسسي يشتمل على تطور طويل الأمد للسوق المالي من أجل تمول الاستمرار الملتزم. بالإضافة إلى ذلك،
تحتاج القطاعات الصغرى والتوسع الداخلي التي تعاني من التجزئ الاقتصادي لسماح رؤوس الأموال إلى مدخل أسهل
لحصول على رأس المال. ينصحون إلى هذه السوق للتعامل مع الطوارئ، وللاستثمار في التدريب وتعزيز التنمية والتحديث
الأنشطة الإنتاجية" (فرانش - دايفيس 1994: 239). عملياً، الحرب الأكبر للاستثمار، بما فيها القطاعات الصغرى وأسواق الأوراق المالية، فإن القنابل على زيادة
العرض لقطاعات عمال ومعقدة من المتغيرات المتزايدة، كل هؤلاء يؤدي إلى ارتفاع حالات الدخل المالي.
بالإضافة إلى ذلك، عن طريق الربط المؤسسي لأقسام مختلفة من الأوراق المالية من خلال السماح بإنشاء المصارف الشاملة
إلى الأسواق المالية الكبرى، رفعت عملية التحرر درجة توريد وكلاً مختلفين داخل النظام المالي وإدراك فشل
الكيانات المالية في أي قسم من النظام المالي على الرغم من أنهما كانا في النظام.

إن تطور الحكومات واضح إذا كانت نتائجنا هي تطبيق سياسات مالية تعزز التجزئ وتشجيع الاستقرار وتأميم الشمولية، ويبقى
التحلي بالتأكيد على التحرر المالي كعلاج عام للمشاكل في عمل القطاع المالي وتأثيره.

---

7 يجب أن تكون الحياة عند تقدير هذه الأرقام، هناك سبب للاعتقاد بأنها أساسيًا مما كان يحدث كان تحول المخارط ومنح الالتزام من نظام الالتزام
الغير رسمي إلى الرسمي.
8- الوفرات الأجنبية ودلالاتها

إن التحول القياسي غالباً ما يقود رغبة حكومات البلدان النامية لجذب أحجام كبيرة من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وخصوصاً التدفقات المالية الجيدة، لذا يتم الجدول حول الحصول على الوفرات الأجنبية بشكل تدفقات رأسمال تخفف الضغط على حكومات البلدان النامية لاستراتيجيات وخصم الوفرات المحلية مقابلة الحاجة إلى التدخل الذي قد يفشل. الحصول على تمويل أجنبي – على شكل خليط – يعكس خواص اقتصاديات وأسواق دلتا الصناعات، يضمن أن الشركات المحلية آمنة على مدار الفترات الطويلة المحتملة تلبية على قوة مقدمات الأعمال كأصلية معهد المحلي من خلال الولادات، اعتماداً على كيفية انتشار مصداقية المعاملات الأجنبية، يمكن التغلب على قيود الإعداد المحلي، مثل قيد سلع الاستهلاك العمالي أو سلاس العمل، عن طريق الوجوء إلى الولادات. من الناحية المالية، تنقص هذه المصادر الحاجة إلى استخدام إجراءات مثل فرض الضرائب لتقديم استهلاك سلع معينة من قبل مجتمعات معينة، من أجل تحريك الفوائد المطلوبة للتمويل الإعدادي طويل الأجل، علاوة على ذلك، فيما يخص كثرة الفوائد الاحتياجية، على شكل مساعدات أجنبي أو اقتصاديات أجنبية يمكن الحصول عليها مباشرة من قبل الدولة ويمكن أن تخصص بحساب أفضلية الدولة وبدلاً بحجم استراتيجياتها الأقتصادية

ولكن، في حالة معظم البلدان النامية، إن حجم ونوع وتوجيه تدفقات رأس المال الأجنبي لا يمكن اختيارها، ولكن يتم تحديدها من الخارج عن طريق الخيارات السياسية التي تتخذها الحكومات المتاخمة، واستراتيجيات إقراض وكالات متعددة الجوانب، والвелائيات الداخلي والسمتريتين من ال القطاع الخاص وحالة التلاعب في الأسواق المالية العالمية. بينما تستطيع بعض البلدان الأخرى تطوراً من بين البلدان النامية جذب تدفق رؤوس الأموال بالشكل الذي تريده في بعض الأحيان، وتستنجد هذه المرونة على خلق بنية تسلك تدفقات رأس المال المستقلة التي غالباً ما تقلص مجال السياسة وتودع إلى قفزة السيطرة.

إن التمويل الأجنبي ليس غير مكلف، بما أنه يعتبر الميناء انكماش خاص، فإن حجمها صغير ونسبتها تتراجع مع الوقت، أما الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال فهي التكاليف والدخلات الناتجة.

أولاً، كما في حالة الدين المحلي، يأتي الدين الأجنبي على نمطاً مفصلاً وحيداً مع ثلاثما فائدة. وإذا لم يُؤد انتشار هذه الموارد إلى معدل نمو ساسي أكبر من معدل الفائدة المحلي، يجب تحويل الموارد من مكان آخر لموجبة هذه التكاليف أو يجب تقييم الدين الإضافي لمواجهة التزامات الستاد.

ثانياً، يجب تلبية هذه الالتزامات في العمليات الأجنبية، مع ضرورة تحويل الموارد المحلية إلى عمليات أجنبية. طالما أن هناك قيد معينة على إمكانيات التدفق عبر التجارة، يمكن أن يزيد الاعتماد على الموارد الأجنبية من زيادة السيطرة الأجنبية.

ثالثاً، إن الحصول على تمويل أجنبي يأتي غالباً مع ميزانيات تحد مجال سياسة الحكومة – أي، الاعتماد على التمويل الأجنبي لتمويل استراتيجيات إقراضية قد يقلص الخيارات الإقتصادية المتاحة للحكومات، بما فيها الخيارات المتعلقة بالسياسات المالية. إن التدفقات الرسمية ممولة، بالإنسانية أو مالية محددة أو غيرها، والتدفقات الخاصة ممولة، بالإنسانية أو تبديل التدفقات الحكومي إلى الحد الأدنى وإتباع سياسات تناسب السوق.

رابعاً، قد يتضمن الحصول على تمويل خارجي عبر قناة الاستثمار المباشر أجنبى على تدفق خارجي صافي للعمليات الأجنبية على مدى المنقش أو البعيد، حيث أن التدفقات التكميلية في شكل حصص ممولة إلى وطنها ودفعات ضريبية ورسوم قد تذهب إلى آخر من تدفقات التدفقات الجغرافية في الأجنبى، وحضرة أرباب المستثمرين الأجانب المعتمد استثمارها والعمليات الأجنبية المكتسبة عن طريق صافي صادرات الشركة المعنية.
تددفات رأس المال والهشاشة المالية

إن حقبة أنه ليست جميع البلدان تتحمل تددفات كبيرة لرأس المال الخاص - التي تغطي تركيزها في بعض البلدان النامية - ليست ضرراً بالضرورة. إن الأزمة في شرق آسيا عام 1997 والعدد الكبير من الأزمات التي تلتها في بلدان مثل روسيا وتركيا والبرازيل والأرجنتين ركزت أيضاً الانتباه على أخطار أخرى متعلقة بالاعتماد المفرط على التمويل النقدي. بعض هذه الأخطار هي:

أولاً، على الرغم من كل ما يحكى عن كفاءة الأسواق المالية، يبدو هيئة النظام المال وسائر المؤسسات المالية من البلدان المتطورة غير معرضة إلى الأزمات المالية في الأسواق العالمية. إن مجموعة المخاطر الاقتصادية التي ولدها ضمان ضمني من الدولة بأن النظام العام يكون مكفولاً في أوقات الأزمات، وميزة العجز المعياري حول أوقات مالية ناقصة، والمبادرة التنافسية لأرباح مضاربة على الأموال المكتبية من مستثمرين متعطشين إلىربح، تؤدي جميعها إلى وضع يكون فيه الإفراط، والاستثمارات المالية، في بلدان معينة مستمر بشكل لاذع بعد ظهور دليل على تحاور خط الإقراض الشديد للحدود المضمونة. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أنه من المحتمل أن تؤدي عوامل الإيداع الاجتماعي إلى تحرك كبير في التددفات المالية إلى البلدان النامية، مع اتفاق على هذه التددفات يتبعه انهيار مفاوض على الأرجح.

ثانياً، يستطيع الدوران المفاجئ والمتقلب في التددفات أن يحدث مضاربة في العملة في البلد المضيف الذي يمكن أن يكون له تأثير قاسي جداً على سعر الصرف. بمجرد بدء مخاطر المضاربة، تظهر ثلاث عوامل تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. وثالثاً، يؤدي انهيار الطلب إلى سحب الأموال المستثمرة في الأسهم والسندات بسبب الضرر، كما يمكن تجذب العديد القصير الأجل من قبل المصارف الدولية. أثناء، يوجد تهافت على الدولار في ناحية المصارف المحلية والشركات التي لديها التزامات وشيكة الحذاء للدولار، وتزيد سلعة المحلية تأثير انخفاض القوة الشرائية للعملة. ثالثة، يوجد ارتفاع في عمليات المضاربة من قبل تجار محللين ودوليين مستغلين نقل العملة.

ثالثاً، مع تددفات رأس المال المطلقة، قد لا يتمكن بلد ما من ضبط كمية تددفات رأس المال إلى الداخل أو إلى الخارج، وثابتها، كلا الحركتين أن تولد تأثير غير مرغوب. على سبيل المثال، يمكن أن يحدث اختبار بدل ما كمكان أفضل للاستثمار المالي الأجنبي، تددفات حالة إلى الداخل والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر العملة، مما يشجع الاستثمار في السلع الغير ضريبية بدلاً من تلك السلع التجارية، وتغيير الأسعار المحلية وبالتالي حافز في الوقت نفسه، إلا إذا كانت تددفات رأس المال إلى الداخل تعزز قيمة ومستر في شكل مفهرس تراكمي للعملات الأجنبية، يجب بالضرورة أن تكون ببعض الحسابات الجارية. بمعنى آخر، مع وجود تدفق تددفات رأس المال الحرة تماماً وانتفاح
تام للحصول على افتراض خارجي من قبل وكال محلين من القطاع الخاص، وقد لا تتواجد سياسة "حكيمة" للاقتصاد العام سوف تغير الموازين المحلية الإجمالية أو اختلال الموازين بحسب سلوك تدفقات رأس المال، والتي تستجيب ذاتياً إلى الفعاليات الاقتصادية التي وضعت في الحركة.

رابعًا، عندما يتحرك الاندفاع في تدفقات رأس المال في الاتجاه المعاكس، تودي أزمات السوق المالية الحادة ووجها من الإفلاسات إلى اكتمال اقتصادي حاد، مع نتائج مراقبة في الوظيفة ومستوى العيش. وتنهار أسعار الأصول مهما، الطريق إلى الامتلاك الدولي للشركات المحلية بأسرع منخفضة معينة بالعملات التي تخفض سعرها بوقة. ومع ذلك، يتم التشعيع على هذه المتلازمات حيث أنها غالباً ما تكون هي الوسيلة الوحيدة لإعادة بناء وإحياء الشركات التي تعاني من نفس في الأحوال. وتصبح الأزمة التي يحدثها تمويل رأس المال المقدمة لسيطرة رأس المال الدولي بوجه عام، مع تغيرات جوهرية في هيكل الملكية الأصول المحلية بدون استرامار خارجي كبير.

أخيرًا، أدخلت أزمة شرق آسيا حقيقة أن التحرر الملالي قد يولد أزمات في ما يسمى "بأنظمة الاقتصاد المعجزة" أيضاً.

إدارة الدين الخارجي وتدفقات رأس المال

حسب كل هذه السمات، تحتاج البلدان التي تصميم استراتيجيات إمكانيات وطنية إلى:

1. عمل قياس واقعي للموارد البيانات المحتل توافرها ويكي تهاجاتها المتهمة.
2. تقييم تكاليف تنمية الحسابات الأجنبية والمحلية المعتمدة على هذه التدفقات إلى الداخل.
3. اختيار حجم ويكيل مناسبين لكل تدفقات إلى الداخل.
4. تصميم سياسات تقييم التدفقات إلى هذا الحجم والهيكلك، و
5. التأكد من أن تدفقات رأس المال الأجنبية ليست مجرد بديل للمدخلات المحلية، بل هي مساهمة إضافية للمستقبل.

تؤسس هذه الخيارات الإطار الخارجي الذي يدخله تواصل السياسة المالية المناسبة.

تتطلب إدارة التدفقات إلى الداخل، ضوابط لرأس المال. أو إجراءات تدير حجم أو هيكيل أو توزيع تدفقات رأس المال الدولية الخاصة. فهي ينبغي أن تكون استهداف سواة التدفقات الداخلي أو التدفق الخارجي ويكي يمكن أن يكونوا قائمين على أساس السوق (قائمين على الموافقة) أو يعتمدون بدوياً كيانًا صارمة. وتغطي متطلبات الإدخال المعنية لتدفقات رأس المال بالضابط القائم على أساس السوق. من ناحية أخرى، تتضمن ضوابط رأس المال الكمية ميزات تامة أو خصص نسبة لبعض الاستثمارات مثل شراء حقوق الملكية من قبل مستثمرين أجانب.

مع ذلك، كما نشأ ليتشينا وآخرون (2003)، قد يكون من الصعب رسم خطة واضحة بين التنظيم المحلي الحكيم وضوابط رأس المال. على سبيل المثال، قد تؤثر الالتزامات التي تحدد مدى استحقاق الدين أو تحديد متطلبات التحقق للتدفقات الداخلية، قد تؤثر على تسوية تدفق رأس المال العالمي إلى بلد ما.

بناء على خصائص الحلقات المنتجة لإدارة رأس المال (جدول 4) المستخدمة من قبل بلدان معينة أثناء التسعينات، يجادل إستين وشراكو (2003) بأنه:

- يمكن أن تعزز تقنيات إدارة رأس المال الاستقرار المالي والتقني العام، وتدعم استقلالية سياسة الاقتصاد العام والقدري، ووجه الاسترامار نحو طول الأجل.
- إن فوائد تقنيات إدارة رأس المال للاقتصاد العام تفوقي الدليل الصناعي في كثير من الأحيان لتكاليفهم المتعلقة بالاقتصاد المصغر.
- تعمل أسباب إدارة رأس المال بشكل أفضل عندما تكون متربطة ومتناغمة مع رؤية إمكانيات وطنية.
## جدول 4

أنواع وأهداف أساليب إدارة رأس المال التي استخدمت في فترة التسعينات

<table>
<thead>
<tr>
<th>أهداف أساليب إدارة رأس المال</th>
<th>أنواع أساليب إدارة رأس المال</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>- تطوير هياكل استحقاق الدين وتنبيه التدفقات الداخلية.</td>
<td>التدفقات الداخلية:</td>
<td>تشيلي</td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على إدارة أستراليا الصرف.</td>
<td>صناديق التنمية المؤسسية والمنظمة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المحافظة على منافسة التصدير.</td>
<td>الدولية لحماية الخصوصية: تطلب إقامة لمدة سنة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- حماية الاقتصاد من عدم الاستقرار.</td>
<td>URR*30% ضرائب وفرض مالية خارجية: 12%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>في السنة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التدفقات الخارجية: لا يوجد أي قيد كبيرة.</td>
<td>تنظيمات إدارة الأموال المحلية: إجراءات تنظيمية صارمة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- مثل تشيلي.</td>
<td>مثل تشيلي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- تعزيز التصنيع.</td>
<td>- التدفقات الداخلية:</td>
<td>كولومبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على إدارة صرف الأموال المحافظة على منافسة التصدير.</td>
<td>(أ) غير مقيدين:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المحافظة على الاستقرار المالي والحماية</td>
<td>الحسابات البنكية للاستخدام المحلي فقط، وليس المضاربة المالية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>من الأزمات المالية الأجنبية.</td>
<td>تنظيم المشاركة في سوق الأسهم الأجنبي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إجراءات تنظيمية صارمة على</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>صناديق التنمية المؤسسية</td>
<td>(ب) المقيدون:</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>تنظيم الاقتراض الأجنبي.</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التدفقات الخارجية:</td>
<td>ضوابط تحويل العملة.</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وضع قيود على الاقتراض للعقارات وأغراض المضاربة الأخرى.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- منع المضاربة في السوق بالنسبة ضد الدولار السنغافوري.</td>
<td></td>
<td>سنغافورة</td>
</tr>
<tr>
<td>- دعم &quot;بسيط&quot; تثبيت سعر &quot;الدولار السنغافوري.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على الحفاظ على منافسة التصدير.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على عزل السنغافورة عن الأزمات المالية الأجنبية.</td>
<td>&quot;عدم تسجيل&quot; التدفقات الداخلية للدولار السنغافوري.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التدفقات الخارجية:</td>
<td>(أ) غير مقيدين:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>لا يمكن للمؤسسات المالية تقديم ائتمان</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>بالدولار السنغافوري لغير المقيمين إذا كان من المرجح استخدامه في المضاربة في البورصة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إذا اقتضى استخدامه في الخارج، يجب عليهم تحويله إلى العملة الأجنبية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أنواع أساليب إدارة رأس المال</td>
<td>أهداف أساليب إدارة رأس المال</td>
<td>الدولة</td>
</tr>
<tr>
<td>---</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>ماليزيا (1998)</td>
</tr>
<tr>
<td>* قيود على المقايسات والمشتقات الأخرى التي يمكن استخدامها للمضاربة ضد الدولار السينغافوري</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنافس الداخلي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المحافظة على السيادة السياسية</td>
<td>* وضع قيد على الاقتراض الأجنبي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- الاستثمار</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- القضاء على سوق (رتينجت) البعيدة عن الساحل.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- إغلاق أسواق الأسهم البعيدة عن الساحل.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة في تحرير الاقتصاد</td>
<td>* قرار انتظار لمدة 12 شهرا للعودة إلى البلاد</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة في خلق استقرار مالي وعزل الاقتصاد عن المؤثرات الموندية.</td>
<td>- فرص ضريبة الخروج التدريجي * التناسب عكسياً مع مدة الإقامة. (ب) المقيمون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>ضوابط على صرافة العملات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>الهند</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنافس الداخلي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- دعم السياسات الصناعية</td>
<td>(أ) الغير مقيمين:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- متابعة عملية تحرير حسابات رأس المال بنمط تدريجي وموضوع.</td>
<td>* إجراءات تنظيمية صارمة على صناديق التموين المؤسسية والمنظمة الدولية لحماية الخصوصية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- عزل الاقتصاد المحلي عن المؤثرات المالية الموندية.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المحافظ على المدخرات المحلية وعلى الاحتياطيات النقدية.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على استقرار صرف العملات.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنافس الخارجي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- حدد سعر صرف على تنمية الأسواق المالية المحلية.</td>
<td>(أ) الغير مقيميين:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>لا شيء.</td>
<td>(ب) المقيمون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التحكم في صرف العملات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>التنظيمات المالية المحلية</td>
<td>الصين</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنافس الداخلي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- دعم السياسات الصناعية.</td>
<td>(أ) الغير مقيميين:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- متابعة عملية تحرير حسابات رأس المال والسيطرة عليها بشكل تدريجي.</td>
<td>* إجراءات تنظيمية صارمة على الاستثمار.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- زيادة السيادة السياسية.</td>
<td>القطاعي لصناديق التنمية المؤسسية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المحافظة على المدخرات المحلية وعلى الاحتياطيات النقدية الأجنبية.</td>
<td>* تنظيم استثمارات حقوق الملكية (الأصول العادية): سوق الأسهم المجزأة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- المساعدة على إبقاء أسعار صرف العملات في مستوى تنافسي.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>التنافس الخارجي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>لا شيء.</td>
<td>(أ) الغير مقيميين:</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إجراءات تنظيمية صارمة على</td>
<td>(ب) المقيمون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الوضع.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

إجمالاً، إن المقدمة المنطقية التي يجب أن تعمد عليها الحكومات عند تصميم السياسات المالية كجزء من الإستراتيجية الإستراتيجية الدولية هي:

- إن الأسواق الموجودة بالفعل غير قادرة ولم تتوافق مع أي تصور قد يفضليه أفضل النتائج التي لا يرغب أحد في تغييرها.

- إن خصائص الأسواق المالية بعيدة كل البعد عن أسواق البضائع والخدمات الأخرى، فهي تتميز بسمات تعطي نتائج قد تؤثر بشكل عكسي على النمو وتفاقم من الظلم في توزيع فوائد النمو على القطاعات والأقاليم والمجموعات والأفراد.

- إن بنية وسلوك الأنظمة المالية الغير خاضعة للتنظيم والمراقبة الاجتماعية لا تساهم في تحسين أهداف النمو والشمولية المالية.

- إن الأسواق المالية المتروكة ذاتيا تكون عرضة للإخفاق المبديي إلى إغلاق الشركات المالية، وخسائر للمستهلكين والعمالاء، ومشاكل نظامية مع توريطات عكسية للاقتصاد العام.

- لذلك، فإن التدخل ضروري لكي يضمن:

  - توفر الاستثمارات بمعدلات مستدامة للمشاريع القابلة للتطبيق في القطاعات الهامة.
ตกال الأسواق المالية للجميع، و

صحة واستقرار النظام المالي.

تتوفر سلسلة من خيارات السياسة لتنوفق مع كل من هذه الأهداف. سوف بل يجب أن يتغير خليط السياسات المعين الذي تختاره الحكومات مع الأهدف النسبية للأهداف المحددة في سياق منهجياً وطنياً، ودرجة التنوع والرحمان المالي، ودرجة التحكم أو درجة سهولة الاستخدام من قبل الحكومة المعنية. ولكن، يجب أن يتمركز الهدف مع الوقت نحو أفضل مجموعة ممارسات للسياسات المالية التي تحسن من أهداف النمو والعدالة والتنمية البشرية.

تتاجر الإشارة إلى أن استخدام أي من الأجهزة السياسية يضمن وجود ودور معين للدولة. ويجب ذلك من أمر فعال للحكومة، الناتج عن أخطاء الحكم فحسب، بل أيضاً عن ملاحة الأهداف الفردية بدلاً من الأهداف الاجتماعية من قبل وكالة الحكومة، والمجموعة والفساد. لذلك يجب أن تطبق السياسات في إطار شفاف، متطلبا الإصلاحات التام ويخضع إلى المراقبة من قبل هيئة يتم تشكيلها ديموقراطياً.


Deraniyagala, Sonali, Yubaraj Khatiwada, Shiva Sharma, Rathin Roy and Ashwini Deshpande (2003), *Pro-Poor Macroeconomic Policies in Nepal*, The Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomies of Poverty Reduction, New York: UNDP.


UNCTAD (2001). Improving the Competitiveness of SMEs in Developing Countries, 
UNCTAD/ITE/TEB/Misc.3, Geneva: UNCTAD.

United Nations (2005), World Economic and Social Survey 2005: Financing for Development, 
New York: Department of Economic and Social Affairs, United Nations.

Wade, Robert (1991), Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in 

Weeks, John, Nguyen Thang, Rathin Roy and Joseph Lim (2003), The Macro-Economics of 
Poverty Reduction: The Case Study of Vietnam, The Asia-Pacific Regional Programme on the 
Macroeconomics of Poverty Reduction, New York: UNDP.